وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الإجتماعية

قسم :علم الإجتماع والديموغرافيا

الموضوع :

تأثير التخصص الجامعي على فرص الشغل لدى الشباب

(دراسة إستطلاعية لمديرية التشغيل لولاية الأغواط)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علم ا لإجتماع :

تخصص: علم إجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

- مرية لعجال

إشراف الأستاذ:

أ.د – محمد نوري

السنة الجامعية: 2019م–2020م /1441–1440هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC oF ALGERIA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
اللجنة العلمية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Amar Thelidgi – Laghouat
Faculty of Social Sciences
Department of Sociology and Demography
The Scientific Committee

تصريح وتعهد

أنا الطالب (ة) الممضي (ة) أسفله :

الطالب (ة): .حبال..هوية.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :11.99600.72.014006الصادرة بتاريخ :.....2020.02.16..... عن دائرة :عين..ماضي.....ولاية...الأغواط..

رقم التسجيل :.....2015.3.9009.09.

التخصص:.علم.اجتماع..تنظيم..وعمل

عنوان مذكرة نهاية الدراسة : تأثير التخصص الجامعي على فرص الشغل لدى الشباب (دراسة إستطلاعية بمديرية التشغيل لولاية الأغواط)

أصرح بشرفي أنني قمت بانجاز مذكرة نهاية الدراسة المذكور عنوانها أعلاه بجهدي الشخصي وفقا للمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي وبذلك أتحمل المسؤولية كاملة عن أي مخالفة لقواعد الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عن ذلك من متابعة بما فيها الإجراءات الإدارية المتعلقة بالنظام الداخلي للجامعة وكذلك القرارات الوزارية المعمول بها.

توقيع الطالب (ة):

الاغواط في :.....

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

لا يسعني عند نهاية عملي هذا سوى ان اتقدم بالشكر الى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل و اخص بالذكر

استاذ الدكتور محمد النوري الذي شرفني بمتابعته

لمختلف مراحل العمل و الذي لم يبخل علي بزاده

المعرفي بارك الله فيه و في علمه

الاستاذ حسين بن يحي الذي قدم لي النصائح

و الارشادات

والى كل من اعرفهم من قريب او من بعيد

مارية لعجال

إهداء

كم يرفع العلم أشخاصاً إلى رتب

ويخفض الجهل أشرافاً بلا أدب

!مام الشافعي

رحمه "الله"

وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

إلى منى عمري ونور بصري.إلى من رضاها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي. إلى الثريا التي تضيء حياتي أمي الغالية

إلى من رسم ملامح قصتي، ووضع بنود مسيرتي.

إلى من كان و لا يزال درعي الواقي، وسلاحي الباقي.

إلى مثلي الاعلى الذي لا يفارقني، أبي الغالي

اطال الله في عمرهما وحفظهما لي

إلى من وجدوهم يؤنسني ورفقتهم تريحني.

إلى اخواتي الجميلات أزهار مريم رباب و نور الهدى

إلى كل أهلي وأحباب

إلى اللتي يصعب فراقها ، وينشرح القلب للقائها، نانا حبيبتي

الى كل من علمني حرفا وسعى الى دفعي نحو الامام أساتذتي الكرام

إلى كل طلبة علم الاجتماع تنظيم و العمل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
اهداء	
مقدمة	3-1
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدارسة	
اسباب اختيار الموضوع	5
اهمية و اهداف الدراسة	5
صعوبات الدراسة	6
الاشكالية	6
مفاهيم الدراسة	10
الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني :التكوين الجامعي والياته	
اهداف التكوين الجامعي	16
وظائف التكوين الجامعي	19
عناصر العملية التكوينية	21
ا (الطالب الجامعي	22
ب (الاستاذ الجامعي	23
ج (المقرر	24
التخصص في الجامعة	25
التوجيه المهني للطالب الجامعي	26
ا(مفهوم التوجيه الجامعي	26
ب (اهداف التوجيه الجامعي	27
ج(اسس التوجيه الجامعي	27
د(معايير التوجيه الجامعي في الجزائر	28
فعالية التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية و العالمية	29

خلاصة الفصل	31
الفصل الثالث :الشباب و الشغل	
دراسة تحليلة لسوق الشغل في الجزائر	34
ا(مفاهيم اساسية لسوق الشغل	34
ب(مفهوم سوق الشغل	34
ج(خصائص سوق الشغل	35
الشباب و التشغيل :اتجاهات و تحديات معولمة	36
سياسة تشغيل الشباب	38
معوقات و افاق سياسة التشغيل في الجزائر	41
اليات ربط التعليم العالي بسوق الشغل	42
مخرجات التعليم العالي بين التشغيل و البطالة	43
تعريف بطالة خريجي التعليم العالي	43
البطالة في وسط خريجي التعليم العالي	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الرابع :التصور المنهجي الميداني للدراسة	
عرض متغيرات الدراسة و علاقتها بمشكلة الدراسة	48
شرح المنهج المتبع في الدراسة مع التعليل	48
مجتمع البحث الذي تم اختياره	49
مواصفات عينة البحث	49
تحليل تصور لنتائج البحث	50
الاستنتاج العام	52
خاتمة	54
قائمة المراجع	60
ملاحق	66

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع مخرجات التخصصات العلمية و الادبية في الجامعة الجزائرية، كما هدفت هذه الدراسة ايضا الى تحديد نقاط حول مسألة التباعد بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل وتوصلت الدراسة إلى أن جودة مخرجات التعليم العالي لم ترقى إلى تلبية المتطلبات الوظيفة في سوق الشغل.

Study summary

This study aims to know the reality of the outputs of the scientific and literary specializations at the Algerian University, and this study also aimed to identify points on the issue of divergence between the outputs of higher education and the labor market. The study concluded that the quality of higher education outputs did not live up to meeting the job requirements in the labor market

مقدمة

يعد التعليم بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية في
مختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و رافد، مهما للنمو و التقدم، و مجالا للاستثمار في التنمية البشرية، ومصدر رئيسي لتلبية احتياجات مختلف مؤسسات الأعمال بالقوى العاملة للنهوض بها و تعزيز دورها التنموي.

إن التعليم العالي مثله مثل نسق تعليم نظامي، ما هو إلا انعكاس للسياق الاجتماعي و الاقتصاد العام، وليس بالمستغرب أن يعاني بمختلف مؤسساته تحديات تتصل بتدني في نوعية المخرجات و عدم مواءمتها لاحتياجات سوق الشغل و خطط التنمية، فكان على الجامعة، أن تغير مهامها و أدوارها و وظائفها وفقا للتغيرات الحالية، حيث أصبح من الضروري أن تقوم بمواكبة التغيرات و التحولات و الاستجابة لها، لتعرف بذلك الجامعة الجزائرية جملة من الإصلاحات قادتها إلى تبني نظام جديد في التعليم، و يعمل على إيجاد علاقة تتميز بالاستقرار بين مخرجات سوق العلم و مدخلات سوق العمل، من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

و وضعت من أجل ذلك إستراتيجية تعليمية تجيب لهذه العلاقة و متطلبات سميت بنظام)ليسانس،ماستر، دكتوراهLMD) .) إن اختيار الجزائر لهذا النظام كبديل للنظام الكلاسيكي، كانت له انعكاسات، حيث ركز على الجانب الكمي على حساب النوع، مما أدى إلى خلق فائق عمالة و بطالة في صفوف المتخرجين.

فمشكل البطالة التي تعرفها الجزائر حاليا نابع من غياب أو ضعف عملية الربط و التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و احتياجات المؤسسات الإنتاجية و المشاريع التنموية.إن الإصلاحات التي تنتهجها الدولة في مجال الشغل و التعليم يتطلب عملية التنسيق بين المنظومة الجامعية والمؤسسات الاقتصادية، حيث تعتمد هذه العلاقة على مدى جودة التعليم العالي و مواءمة مخرجاته كميا، و نوعيا لاحتياجات سوق الشغل.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث عن موضوع تأثير التخصص الجامعي على فرص الشغل لدى الشباب بغية الوصول الى الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم هذا البحث الى اربع فصول:

أولا: .الفصل الاول تناولنا فيه الاطار المنهجي للدراسة

اسباب اختيار الموضوع ، اهمية و اهداف الدراسة ، صعوبات الدراسة ، الإشكالية ، مفاهيم الدراسة ،و الدراسات السابقة

ثانيا : بالنسبة للفصل الثاني بعنوان التكوين الجامعي و الياته تطرقنا فيه الى

/1 وظائف التكوين الجامعي.

/2 اهداف التكوين الجامعي.

/3 عناصر العملية التكوينية، ا (الطالب، ب (الاستاذ الجامعي ، ج (المقرر.

/4التخصص في الجامعة،

/5التوجيه المهني للطالب الجامعي،

/6فعالية التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية و العالمية

ثالثا: . اما الفصل الثالث بعنوان الشباب و الشغل تطرقنا فيه الى دراسة تحليلية لسوق الشغل في الجزائر

1الشباب و التشغيل :اتجاهات و تحديات معولمة.

2سياسة تشغيل الشباب في الجزائر.

3 معوقات و افاق سياسة التشغيل في الجزائر.

4اليات ربط التعليم العالي بين التشغيل و البطالة.

5تعريف بطالة خريجي التعليم العالي.

6 تعريف البطالة في وسط خريجي التعليم العالي

رابعا:. و الفصل الرابع و الاخير بمثابة تصور ميداني منهجي تم التطرق فيه الى :

1عرض لمتغيري الدراسة المستقل و التابع،

2 المنهج المتبع،

3مجتمع الدراسة

4عينة الدراسة،

5 اداة الدراسة.

6 تقديم تحليل و تصور لنتائج الدراسة.

ثم الاستنتاج و الخاتمة

الفصل الأول : الإطار المنـهجي

01- أسباب إختيار الموضوع

02- أهمية واهداف الدراسة

03- صعوبات الدراسة

04- الإشكالية

05- تحديد المفاهيم

06- الدراسات السابقة

01-أسباب اختيار الموضوع

ان الأسباب التي أدت الى اختيار هذا الموضوع نابع من مجموعة من المبررات التي نقسمها الى مبررات ذاتية و أخرى موضوعية و هي

1الاسباب الذاتية

_ يمثل الموضوع ظاهرة اجتماعية تخص فئة خريجي الجامعة

_الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع كوننا مقبلين الى عالم الشغل

_الرغبة في اثراء الرصيد المعرفي في مجال التعرف على متطلبات سوق الشغل

_الاحساس بطبيعة الموضوع و واقع سياسات التشغيل في الجزائر

_ الرغبة في تشخيص مشكل البطالة في صفوف الخرجين انطلاقا من الواقع المعاش

_محاولة إعطاء بعض الاقتراحات و الحلول في مجال الموائمة بين مخرجات التعليم و مدخلات سوق الشغل

02- الأسباب الموضوعية

_ ابراز مكانة قطاع التعليم العالي في حقيق التنمية

_التطرق الى الاطار المفاهيمي لمخرجات التعليم العالي و سوق الشغل

_ الوصول الى تحديد علاقة مخرجات منظومة التعليم العالي و سوق الشغل

_محاولة تسليط الضوء على فئة خريجي الجامعة لاهتمام الدولة الجزائرية بهم

_لم يتم تناول هذا الموضوع بإسهاب حيث اصبح موضوع الساعة لأنه يمس فئة الجامعيين و معاناتهم مع البطالة

03- أهمية و اهداف الدراسة

- **اهداف الدراسة**

لكل دراسة اهداف وتتمثل اهداف هذه الدراسة في تشخيص واقع التعليم العالي الجزائري

- محاولة الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل وتحقيق التوافق النوعي بين هذه المخرجات ومتطلبات الوظائف في سوق الشغل مما يؤدي الى ربط التعليم العالي بالشغيل والتوظيف إعطاء صورة على واقع سوق الشغل في الجزائر.
- التعرف على مدى توافق مخرجات التعليم العالي في مجال المهارات الشخصية لمتطلبات سوق الشغل
- تشخيص واقع برامج تشغيل خريجي الجامعات وهل هي حقا تمنح فرص عمل حقيقية لهم

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في:

- التعرف على اثر اختيار التخصص على الطلاب .
- توضيح متطلبات سوق الشغل والمهارات المطلوب توفيرها في الخريج .
- توجيه انظار الباحثين من طلبة الدراسات العليا الى اجراء مزيد من البحوث والدراسات المستقبلية في الربط بين متطلبات سوق الشغل المتجددة و مخرجات التعليم العالي.
- محاولة لفت انظار القائمين على قطاع التعليم العالي وقطاع التشغيل على حد سواء من اجل تحقيق التعاون والتنسيق بما يضمن التوفق النوعي ببين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل .

04- صعوبات الدراسة :

مما لا شك فيه ان لكل دراسة صعوبات يوجهها الباحث ومن الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا بموجب الوضع الذي يمر به العالم اليوم عامة والجزائر خاصة المتمثل في جائحة كورونا لم نتمكن من جمع القدر الكافي من المادة العلمية للإلمام بهذا الموضوع وعدم اجراء المقابلة مع مدير مديرية التشغيل بسبب قوانين الحجر الصحي وهذا ما اثر سلبا على دراستنا الميدانية.

05- الاشكالية

يعد التعليم العالي من اهم الاستثمارات للمجتمعات البشرية والشعوب المتقدمة، لما يحتله من مكانة علمية واجتماعية والتي لها دور في تحقيق الاستثمار والتنمية في المجال الاقتصادي

والاجتماعي، كون ذاك الاخير هو بمثابة مورد من موارد المجتمع يُعنى بقدرات افراده وطاقتهم، ليساهم في صقل وتطوير مواهبهم وقدراتهم من اجل انتاج كم لا بأس به من الموارد البشرية. وباعتبار ان الجامعات احدى المراكز الحيوية المساهمة في التنمية واخراج الكفاءات فهي بمثابة العصب الذي يحرك المجتمعات نحو التقدم فإن الدولة أولت إهتماما كبيرا بها، من خلال إنجاز العديد من الهياكل البيداغوجية و فتح المئات من مناصب الشغل بهذه الهياكل كتوظيف الأساتذة والإداريين...الخ وارفاقها بالتقنيات الحديثة وهذا ناتج عن العولمة قصد التفتح و المواكبة و العصرنة التي مست جميع جوانب ومجالات الحياة، إلا ان هذه الانجازات لا تصب نحو الهدف المنشود وهو التنمية الوطنية، حيث لا يزال سوق العمل بمنظماته المتعددة لايوظف المتخرجين من الجامعة الجزائرية. وبما ان الجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي فإن لها أثرها الفعال في انتاج الصفوة او مايمسى بالنخبة في عدة مجالات وتخصصات. ومما لا شك فيه ان إختيار التخصص يكون وفق جملة من الشروط و الأسباب و المحددات نذكر منها الاسرة كونها مؤسسة التنشئة الأولى والتي قد تفرض توجيهها الصائب او قسمتها الجائرة بحكم الخبرة و الرؤية المستقبلية تطلعا لآفاق مشرقة ، كذلك نجد معدل البكالوريا من أحد محددات التوجيه للرضا او الرضوخ في دراسة التخصص الذي كان معدل التأهيل هو من حدد مساره وبين هذا وذاك يبقى الدافع والرغبة الشخصية للطالب هو الأجدر بأن يؤخذ بعين الإعتبار لأنه اذا تم على هذا الأساس إستطاع الطالب الإبداع وإحداث التغيير والتجديد في الجانب العلمي بإضافة لمسته وبصمته الخاصة في بحوثه العلمية. كذلك من بين الأسباب المهمة نجد من أكبر الدوافع التي تؤدي بالطالب الى اختيار تخصص قد يكون مخالفا لميولاته الشخصية هو الرغبة في الإستقلال المادي والبحث عن فرصا للشغل وفق ما يفرضه عليه تخصصه وما يستهلكه سوق العمل إلا أن من بين العقبات التي قد تواجه الخريجين هي عدم وجود توافق وتكافئ بين جودة مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل الشحيحة و شبه المعدومة و غير المتناسقة مع تلك المخرجات، الأمر الذي يؤدي بالطالب الي إختيار تخصص دون آخر تطلعا لزيادة حظوظه وفرصه في سوق العمل مستقبلا و خوفا وهربا من شبح البطالة و التي

أصبحت هاجس الشباب في مطلع الألفية ، فنجد الفئة السباقة و التي لها الحصة الأوفر هي الشُعب العلمية بما تحمله في جعبتها من تخصصات وذلك كون دولتنا (الجزائر) يرتكز اقتصادها كليا على البترول و الغاز والمحظوظ من يحالفه حظه في الإلتحاق بالمؤسسات الإقتصادية كسوناطراك و سونلغاز وبالحديث عن التعليم العالي وجب الاشارة الى نظام lmd الذي تبنته الجامعات الجزائرية ابتداء من سنة 2004 وذلك من اجل مواكبة التطورات التي احدثتها المنظومة الجامعية العالمية لتوحيد الشهادات و الدرجات العلمية مع الاخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات المجتمع المحلي، و وفقا لدراسة وصفية تحليلية ل د دردیش احمد بعنوان واقع نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية تم التوصل الى نتائج مفادها ان تطبيق هذا النظام في الجزائر لم يحقق الاهداف المرجوة منه وذلك بسبب عدم توفر المناخ المادي و البشري، فالجامعة الجزائرية مازالت تعاني من نقص المرافق البيداغوجية كالمخابر، قاعات الانترنت، المكتبات المتخصصة، نقص التأطير، غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفية الانتقال من طور الى اخر و غياب الشريك الاقتصادي، كما ان سياسة التقييم المنتهجة لم تحقق نوعية التكوين المرجوة كون ان طرق التقييم والتدريس المتبعة لا تختلف عن تلك التي كانت متبعة في النظام الكلاسيكي رغم الاختلاف الواسع بين النظامين في المخرجات التعليمية و في المقابل نجد التخصصات الاخرى خريجيها بالألاف سنويا ولا يزال عدد حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر يرتفع من سنة الى اخرى في وقت تجمد السوق امام خلق فرص جديدة لاستيعاب هذه الطاقات ما قفز بمعدل البطالة الى حدود 10٪ من اجمالي العمالة في الدولة وحسب اخر الارقام التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصائيات نشر حمز كحال مقال في صحيفة العربي الجديد بتاريخ 2017/04/15 قسم الاقتصاد بعنوان الجزائر 358 الف خريج جامعي ينتظرون فرصة عمل كما تشير الاحصائيات الى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين بشكل مستمر حيث يعود ظهورها الى تراجع سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات الجامعية والتي كانت من اهم مهام الحكومة الجزائرية ، حيث كانت الدولة هي من تتكفل بتعيينهم في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية

متكاملة و نظرا لتفاقم ظاهرة البطالة و التي هي احد المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نجد ان الاف الطلبة المتخرجين من الجامعات وفي سن العمل يعانون وغير مستغلين في التنمية الاقتصادية و هذا ناجم عن ضعف عملية الربط والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و احتياجات المؤسسة الانتاجية و المشاريع التنموية .

ومن طرحنا السابق يمكننا صياغة المشكلة العامة التي مفادها : ما واقع علاقة التخصصات الجامعية بسوق العمل في الجزائر؟

- **التساؤلات الجزئية:**

- ماهي المعايير التي يعتمدها الطلبة في اختيارهم لتخصصات المعروضة في الجامعة؟
- هل توجد علاقة بين تخصصات التكوين الجامعي و عروض العمل؟
- هل هناك تخصصات جامعية اكثر استقطابا من غيرها اتجاه سوق العمل؟

- **الفرضية العامة:**

توجد علاقة متباينة بين مخرجات التخصصات الجامعية و سوق العمل الفرضيات الجزئية:

- مخرجات التخصصات العلمية الجامعية هي أكثر استقطاب في سوق العمل
- مخرجات التخصصات الأدبية الجامعية هي أقل استقطاب في سوق العمل

تحديد المفاهيم

التكوين:

نقصد به إيجاد الشيء أو تشكيله بمعنى إحداث تغيرات من وضع إلى وضع آخر، وتعني إعطاء ، Formaأو Formareمصطلح جاء من الكلمة اللاتينية Formationوالتكوين[1] الفرد الشكل الإنساني عن طريق تنمية ملكاته الخاصة كالذكاء والإدارة.

وقد عرفه بعض العلماء بأنه "نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني". كما عرفه بعضهم الآخر بأنه " فعل تعلم لأشكال السلوك الذي يكتسب عن طريق ممارسة دور ما".

[1] زين الدين مصمودي ،عوامل التكوين وعلاقتهما بإتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنة التدريس، أطروحة. دكتوراه في علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998، ص .45

في مجال التربية عرفه الباحثين بأنه "تلقين المتوجه إلى التعليم مبادئ التربية والتعليم وخصائص المواد عن طريق التربية العامة والخاصة وتهيئته للمهنة التي سيلتحق بها بعد انتهاء الفترة التكوينية [1]

من خلال هذا التعريف يتضح أن التكوين يشترك مع التعليم في كونه عملية محددة مسبق تطمح إلى إكساب المتكونين أنماطا فكرية وسلوكية تمكنه من القيام بوظيفة معينة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص نوجزها

فيما يلي: [2]

وتنمية "Activation" وهو نشاط ،"Information" هو معلومة "Formation" التكوين ."Transformation" وتحول "Communication" واتصال

''Développement''

التكوين الجامعي:

إن مفهومي التعليم العالي والتعليم الجامعي لهما نفس الدلالة ويعب ا رن على مفهوم محوري في

هذا البحث وهو "التكوين الجامعي" الذي لقي جملة من التعاريف المتشابهة نستنتج أهمها فيما يلي:

"التكوين الجامعي هو الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي [3] هذا التعريف أبرز خصائص التكوين الجامعي كالتخصص في المعرفة.

---

[1] محمد الطيب العلوي، الإدارة التربوية ، ج 1، دار البحث قسنطينة، الج ا زئر، د ط، 1982، ص .121

[2] علي بوخزر، مدى مساهمة المشروع البيداغوجي للمدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة في تكوين الطلبة الأساتذة، حسب وجهة نظر المكونين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة قسنطينة االج ا زئر، 2003. ص .45

[3] إبراهيم حسن الشافعي، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلة إتحاد الجامعات العربية، السعودية . 1986، ص 08 ، العدد .21

– التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي:

"التكوين الجامعي عملية تعليمية متخصصة يتفاعل فيها أستاذ يمتلك برامج دراسية ووسائل تعليمية مع طالب يمتلك قدرات معينة تترجم بعد فترة زمنية بشهادة جامعية تسمح له بتحقيق طموحاته المعرفية والعملية في إطار تنمية وتطور المجتمع[1]

(learning outcomes)مخرجات التعليم

تعرف بانها مجالات المعرفة و المهارات المختلفة التي يكتسبها الطلبة عند اكمالهم لمستوى تعليمي معين .وهي عبارات تصف ماينبغي ان يعرفها الطالب ويكون قادرا على أدائه .ويتوقع من الطالب إنجازه في نهاية دراسته لمساق دراسي او برنامج تعليمي محدد .لتحديد مخرجات التعليم أهمية كبيرة لكافة الأطراف المشارك في المنظومة التعليمية .

الدراسات السابقة :

قبل البدء في عملية البحث عن موضوعنا، لابد من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولها الباحثين من وجهات نظر مختلفة، و من بين هذه الدراسات التي اعتمدنا عليها نذكر:

الدراسة الأولى : الربيعي سعيد بن حمد، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات و التحديات و آفاق المستقبل عمان، دار الشروق، 2007 أبرز ما توصله إليه هذه الدراسة إلى ضرورة ربط مخرجات التعليم العالي بسوق الشغل، و أهم التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي و سبل تقليصها من خلال إيجاد مواءمة بين المؤسسات الجامعة و المؤسسات الاقتصادية.[2]

[1] علي أحمد مذكور، الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. د ط، 2000، ص 47.

[2] الربيعي سعيد بن حمد، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات و التحديات و آفاق المستقبل، (عمان : دار الشروق، 2007.

الدراسة الثانية : كاهي مبروك، مخرجات التعليم العالي في الجزائر و تحديات سوق العمل مع دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة أهم ما استخلصته الدراسة هو ضرورة إيجاد حلول في مجال المواءمة بين التعليم العالي و سوق الشغل من خلال إيجاد شراكة بين قطاع التعليم و المؤسسات الاقتصادية .[1]

دراسة الثالثة : زهية بوديار، مختار عيواج، "التكامل بين مخرجات نظام LMD و متطلبات سوق العمل في الجزائر، مؤتمر الدولي الثالث بالأردن 28 أفريل – 1 ماي 2014 .حيث تدور الدراسة حول عمل المؤسسة التعليمية و متطلبات سوق العمل، و ذلك بتعريف الجامعيين بحالة سوق الشغل و كذا فائض العمالية التي تقوم باخراجه الجامعة الجزائرية و كذا طرح الحلول الناجعة للحد من بطالة الخرجين [2]

دراسة الرابعة : دلال بوعتروس، محمد بوكرب 2015 بعنوان "إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر .[3]

سعت الدراسة إلى معرفة سبب عدم وجود مواءمة لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل والبحث عن مكمن الخلل هل هو في سياسة التعليم العالي المعتمدة والتي من المفروض أنها تجيب عن مختلف احتياجات المجتمع، أم أنه يكمن في سياسات واستراتيجيات التشغيل المعتمدة في سبيل التقليص من حدة هذه الظاهرة، أم أنه يرجع إلى عدم وجود تنسيق بين سياستي التعليم العالي والتشغيل، أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بوصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً نوعيا وكميا.

---

[1] كاهي مبروك، مخرجات التعليم العالي في الجزائر و تحديات سوق العمل مع دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، رسالة ماجستير لجامعة الجز ائر 3 ، كلية العلوم السياسة و الإعلام، 2010 ، 2011.

[2] زهية بوديار، مختار عيواج التكامل بين مخرجات نظامLMD، و متطلبات سوق العمل في الجزائر، مؤتمر الدول الثالث، الأردن، 28 أفريل 2014.

[3] دلال بوعتروس، محمد بوكرب، إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر،العدد 01 ،جوان 2015..

يرجع عدم وجود مواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل حسب نتائج الدراسة إلى سياسة التعليم العالي المعتمدة على تبني نظام (LMD وما ترتب عنها من انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل العلمي للطلبة وضعف قدراتهم التحليلية والابتكارية، وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتجسد ذلك في تخريج مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق الشغل مع وجود عجز وطلب عمى تخصصات أخرى، تبقى سياسات التشغيل مؤقتة فكل عقود العمل هي عقود عمل تعاقدية ما يعني عدم القدرة على إيجاد مناصب عمل دائمة وذلك بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، بالإضافة إلى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري المرتبط بعائدات المحروقات وعدم تنوعه مما جعله عرضة لتقلبات الأسواق الدولية.

أوصت الدراسة بإنشاء مراصد تهتم بتقييم سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل ومختلف السياسات العمومية المرتبطة بهما من أجل خلق تنسيق وانسجام بينها، وإلى وضع قاعدة بيانات تضم مختلف المعلومات والإحصائيات الفعلية المتعلقة بعدد حاملي الشهادات خلال كل سنة وحسب التخصصات وعدد عروض العمل المقدمة من قبل مختلف المؤسسات.

الفصل الثاني : التكوين الجامعي وآلياته

- أهداف تكوين الجامعي
- وظائف التكوين الجامعي
- عناصر العملية التكوينية
- التخصص في الجامعة
- التوجيه للطالب الجامعي
- فعالية التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية العالمية

تمهيد:

تشهد الحياة الاجتماعية المعاصرة تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة زادت من تعقدها وديناميكيتها وأصبحت المجتمعات تعتمد كأساس لاستمراريتها على العلم والتكنولوجيا المتطورة، وتقوم على مبدأ التخصص العلم ي وتقسيم العمل، كل ذلك أدى إلى إبراز علاقة التعليم ودوره في رقي المجتمع ورفاهيته.

حيث يرتكز الصراع الحضاري اليوم بين الأمم على سلاح العلم والمعرفة وعلى هذا الأساس فإن الجامعة باعتبارها قمة الهرم التعليمي، فهي تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة تكوين الشباب الجامعي علميا وثقافيا

أولا: أهداف ومهام الجامعة

تعد مهام الجامعة ومهام التعليم العالي هي المصالح العامة لذا عليه أن تدوم مصلحة عامة في خدمة الشباب الحاصلين على شهادة البكالوريا ، هذه المصلحة تهدف بدورها الى إرضاء الاحتياجات الوطنية من مؤطرين ومتحكمين ، مما يؤدي الى تأمين مستوى عالي من الثقافة والتربية العلمية للوطن[1]، كما أن هدف التعليم هو تعميم الفائدة لكل الجنس البشري كما أن تنمية من خلاله ، وغرس الأخلاق في الإنسان بمثابة السبيل الى بناء المجتمع المثالي، حيث أن هذا الأخير يصبح أكثر حكمة من خلال التعلم وأفضل من خلال ممارسة الفضيلة، ويعد التعليم بمثابة أداة لغرس الوعي الأخلاقي وهو أكثر الوسائل القيمية كما يساعد على الحفاظ على النظام الاجتماعي الجمعي، وهو طريقة جيدة، لزيادة الحراك الاجتماعي.[2]

ويمكن أيضا أن نستخلص أهداف الجامعة بصفة عامة في النقاط التالية:

- التركيز على القابلية المعرفية العامة
- القابلية لحل المشاكل
- تحصيل المعارف الخاصة
- تنمية الكفاءات الضرورية خاصة في ظل انفجار المعلوماتية
- متابعة تطور الخريطة المعرفية .[3]

كما تمتد أهداف الجامعة الى:

- البحث ورفع المستوى الثقافي للمجتمع
- ترقية الثقافة الوطنية
- الاهتمام بكل فعل للتحسيس والتحديد والتكوين الدائم.
- السعي وراء البحث العلمي والفكر.
- المشاركة في النشر العام للمعارف في إعدادها وتطويه

.

---

[1] Les dossiers de l’enseignement du territoire، demain D’Algerie، OPU Alger، p18

[2] عبد الناصر محمد بشار، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار الفكر العربي للنشر، مصر،. القاهرة، 1997، ص 154

[3] Perspectives، Revue trimestrielle de l’éducation، UNESCO presses، Paris، 1991، p191.

– تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الوطنية تطابقا مع الأهداف المحددة من طرف التخطيط الوطني.

– تزويد الطلبة بطرق البحث العلمي

. – ضمان نشر الدراسات ونتائج الأبحاث[1]

كما يؤكد الدكتور "رشدي أحمد طعيمة" على ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية وتعزيزها وتوسيع نطاقها ولاسيما مهم الإسهام في التنمية والتطوير المستدامين للمجتمع في مجموعه ونذكر أهداف التعليم كما يلي:

1-إعداد خريجين ذوي خبرات عالية ومواطنين مسؤولين قادرين على تلبية متطلبات كل القطاعات النشاطات البشرية وذلك عن طريق إتاحة فرض الحصول على مؤهلات مناسبة، بما في ذلك في مجالات التدريب المهنية، تجمع بين المعارف والمهارات ذات المستوى الرفيع من خلال دورات ومضامين دراسية تطوع باستمرار تلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة للمجتمع.

2-إتاحة المجال مفتوح للتعلم على مستوى عال وللتعلم مدى الحياة يتيح للدارسين أكبر قدر من الخيارات مع المرونة للدخول في النظام والخروج منه، كما يتيح فرص التنمية الذاتية والحراك الاجتماعي في إطار رؤية عالمية شاملة ومن أجل بناء القدرات الذاتية وتوطيد أركان حقوق الإنسان والتنمية المستديمة والديمقراطية والسلام في ظل العدالة .

3- تطوير واستخدام ونشر المعارف عن طريق البحوث، الاضطلاع –كجزء من مهمته في خدمة المجتمع– بتوفير الخبرات لمساعدة المجتمعات في عمليات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتشجيع وتنمية البحث العالمي والتكنولوجي والبحوث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية وفنون الإبداع المساعدة على فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية، وتفسيرها وصونها وتعزيزها وتطويرها ونشرها وضمان إطار التعددية الثقافية والتنوع الثقافي.

[1] Receuil des texts relatifes au statut de l’univesité، journal officiel، juin 1997، article N°03.

4-المساعدة على حماية وتعزيز القيم المجتمعية عن طريق ضمان تلقين الشباب القيم الأساسية التي تنهض عليها المواطنة الديمقراطية، وعن طريق فتح مجالات التفكير والنقد المستقل تساعد على مناقشة الخيارات الإستراتيجية وتعزيز التوجهات ذات النزعة الإنسانية.

5-الإسهام في تطوير وتحسين التعليم بكافة مستوياته ، لاسيما عن طريق إعداد المعلمين لذلك[1]، حيث يضمن تكوين المثقفين، كما يعتبر المحرك الضروري للعلوم والتقنيات في هذا الصدد: " Malison" فيرفع المستوى الثقافي للمجتمع[2]، كما يقول "ماليسون "التعليم أداة فعالة لنقل وتحديث ثقافة المجتمع[3]، وهو ما يمكن من تهذيب الأفراد".

كما جاء في مؤلف التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير للدكتور"رشدي أحمد طعيمة" أن من أهداف الجامعة ومبتغياتها[4]

1- تحديد المواصفات والشروط والمقومات التي يجب أن تتوافر في خريج الجامعة على ضوء معطيات العصر.

2-تحديد متطلبات سوق العمل من خريج الجامعة في التخصصات المختلفة.

3-وضع تصورات وبدائل لتطوير التعليم الجامعي تحديدا لمخرجاته في ضوء معطيات الحاضر

4-تحديد ملامح التغيرات المعرفية والتكنولوجية المتوقعة الدراسات المستقبلية وانعكاساتها على التعليم.

5-اعتماد نظم للامتحانات والتقويم تؤدي الى تحسين مخرجات التعليم الجامعي.

6-تحديد أدوار المؤسسات والهيئات الأهلية والمدنية في مساعدة الجامعة على تحسين مخرجاتها.

7-اعتماد إستراتيجية إدارية حديثة لتفعيل دور الإدارة الجامعية في تحسين مخرجاتها.

---

[1] رشدي أحمد طعيمة، ومحمد سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، طبعة 1، دار. الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص .455

[2] M.Duffour. D، Monteux، yschawartz، l'univercité de la crise au changements، les éditions، sociales، Paris، 1979، p 178

[3] Alain Bienayme، L'enseignement superieur et lidée d'université، édition économica، Paris1986 ، p13

[4] رشدي أحمد طعيمة، المرجع السابق، ص .612

8-تحديد أدوار أستاذ الجامعة في تحسين مستوى خريجي الجامعات.

كما أن التحديد الدقيق لأهداف العملية التعليمية أمر ضروري لمختلف البرامج التعليمية لا يستثنى التعلم عن بعد منها، وفي هذا النظام التعليمي خصوصا التعليم العالي.

*تسيير تعلم محتوى العلمي، ذلك أن الطالب سوف يسهل عليه تعلم المحتوى كلما عرف المطلوب منه.

*تنمية الإحساس بالمسؤولية عند الطالب، إن وضوح الأهداف يهيئ الطالب لاتخاذ القرارات الخاصة بتعلمه عن ثقة واقتدار.

*تمكين الطالب من أن يوازن بين أهدافه من تعلم المادة وبين الأهداف كما حددها معدو المادة أنفسهم، فيقف بذلك على مدى تقدمه بنفسه.

*تصنيف المواد التعليمية بدقة ووضع كل وحدة في مكانها في ضوء الأهداف التي . تتوخاها فيسهل ترتيبها في شكل متسلسل تؤدي كل واحدة للأخرى[1]

ثانيا :وظائف الجامعة

01- الوظائف الاجتماعية:

إن التعليم العالي في الجامعة يجمل مجموعة من الوظائف الاجتماعية التي تساعد المجتمع لمواكبة التطورات فنحاول أن نذكرها فيما يلي [2]

-إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية في المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقف سوق العمل لبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.

-القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

–المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي.

[1] رشدي أحمد طعيمة، المرجع السابق، ص .613

[2] محمد محمد عبد الحليم، المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض التغيرات المحلية والعالمية، دراسة تحليلية ، مجلة التربية والتنمية، المجلد 5، العدد 13مارس 1998 ، ص 13.

– المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول الى توازن . Output مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها Inputمرن مناسب بين مدخلات

- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلقة، تضمن حدا أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع أفراد المجتمع، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

- تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني الأصيل .[1]

- انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم[2]

-نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية، تطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجا موحدا، في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.

ومن خلال هذه الوظائف أصبح ينظر للجامعات والمعاهد العليا اليوم على أنها من المؤسسات الاجتماعية الرائدة التي تؤدي دورا هاما في تنمية المجتمعات وعليه حظي التعليم وبما فيه التعليم العالي وما زال يحظى بنظرة خاصة سواء من المسؤولين التربويين أو من قادة المجتمع ومؤسساته ، مما أدى الى سعي كافة الدول للقيم بوظائف وتحقيق أهدافه.

الوظائف الاقتصادية.

ومن بين الوظائف الاقتصادية التي يساهم بها التعليم العالي الجامعي تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة التي يتطلبها سوق العمل والتقدم التقني، من خلال برامجه التدريسية والبحثية وهذه المهارات المكتسبة ليس مجرد مهارات فنية مطلوبة لتأدية أعمال بعضها ولكنها بالإضافة الى ذلك مهارات عامة ومستديمة قد تكون مفيدة أكثر على المدى البعيد والتعليم العالي ، علاوة على ذلك يكسب الدارسين النظام في العمل لأن الالتزام والعزيمة مطلوبان لاستكمال الدراية لمدة معينة.

ونتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بقية تحقيق التقدم ليس مجرد نتائج تؤدي الى إنتاج أجهزة الحاسوب المساعدة على المدى القريب والبعيد فحسب، لكن يضمن عنها

[1] رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط ، 2006 .1، ص . 78.

[2] محمد محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص 40.

ممارسات فاعلة في العمل، وتتجلى إسهام البحث العلمي في استخدامه المباشر من قبل المجتمع بصفة عامة ، ومن خلال الأعمال التي يؤديها الباحثون لقطاع الصناعة والحكومة والمنظمات التطوعية[1]

– المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة القطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة[2]

– إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف ، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري وتنمية الموارد العلمية

.(والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها[3] – إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي مما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن وحتى إرساء الديمقراطية الصحيحة لتحرير الاقتصاد من الضغوطات البيروقراطية فهناك مثال يقول: "كلما تعلم الإنسان زادت حريته"، وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا يصبح التعليم مؤسساته التعليمية وظائف هامة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وإنتاجا) والتنمية الاجتماعية [4]

– واقتصاديا ليست مقتصرة على حقل التقنية رفيعة المستوى، ولكن العلوم التقنية تهدف إلى احتلال منطقة مركزية في القطاعات الجديدة مما يعطي دفعة الى النمو الاقتصادي المتجه الى

[1] السيد عبد العزيز البهواش، ضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2005، ص 55.

[2] رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص .78.

[3] نفس المرجع. ص .78.

[4] رمزي أحمد عبد الحي ،المرجع السابق، ص .78.

أغلى في الغالب على العقود القليلة الماضية (صناعة الأدوية ، وتطوير الأدوات العلمية، وتقنية المعلومات والاتصالات، والملاحة الجوية، والمواد الجديدة). وهذه التطورات تعكس انتشار المتزايد بإطراء للوظائف في إنتاج المستوى والقطاعات المتصلة بخدمات والمعلومات والاتصال فقط، حيث انتشرت تدريجيا عبر الاقتصاد بكامل منذ أوائل ظهوره في مطلع السبعينات فالمجتمع ككل يتحول الى أنشطة تقوم على المعرفة. المكثفة[1]

ثالثا :عناصر العملية التكوينية:

تتركب العملية التكوينية من أربع عناصر أهمها: الطالب الجامعي، الاستاذ الجامعي،المقرر، الوسائل التعليمية:

1)الطالب الجامعي:

إن مفهوم الطالب من المنظور العلمي التقليدي: هو جماعة أو شريحة من المثقفين في المجتمع بصفة عامة، إذ يرتكز المئات و الاف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية[2]

تعتبر فئة الطلبة الجامعيين من الشباب ، حيث يعتبرون في مرحلة يميلون فيها أكثر إلى التحرر و الاستقلال من السلطة الابوية و سلطة الاساتذة و الادارة، كما يميلون إلى النقد والمغامرة و المعارضة و عدم تقبل الاقتراحات فوقية بدون استشارتهم، و تعتبر الجامعة المكان الرئيسي الذي ينبغي أن يتسم ببعض الصفات التي تنمي مهارات وميولات الطالب و تعطيه مجالا أكثر للحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة به أساسا.

و يعرف الطالب الجامعي أيضا على أنه ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءاته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى مركز التكوين المهني أو الفني العالي إلى الجامعة تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك، ويعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية

[1] ضياء الدين زاهر، مستقبل التعليم الجامعي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، 2006، ص .66

[2] حميد علي حميد، الشباب العريب و التغري الإجتماعي، بريوت، دار النهضة العربية ،1985،ص98.

و الفاعلة في العلمية التكوينية، اذ انه يمثل عدد النسبة العالية في المؤسسة الجامعية[1]و الطلبة الجامعيون يمثلون مدخلات و مخرجات العملية التعليمية الجامعية.[2]

و الطالب الجامعي يتميز بمجموعة من الخصائص، حددتها مختلف الدراسات الحديثة للنمو في:

الخصائص الفيزيولوجية التي تهتم بالنمو الجسمي و الوظيفي لمختلف الأعضاء، و أيضا النفسية التي تعزى بالنمو النفسي و الإنفعالي والعاطفي، وهناك أيضا الخصائص العقلية التي تهتم بالقدرات العقلية لدى الطالب خاصة الذكاء و تطوره.[3]

أما الخصائص الاجتماعية فهي تسعى إلى الاهتمام بالعالقات الاجتماعية التي تحقق التكامل الاجتماعي.

2) الاستاذ الجامعي:

من بين الصفات التي يجب أن يتوفر عليها الأستاذ هي:

– أن يكون قدوة لطلبته، فإن حدث و أعجبوا به، قلدوه سلوكيا، و حاكوه خلقيا، شعوريا أو لا شعوريا، فان كان الأستاذ صادقا وأمينا وشجاعا وعفيفا نشأ الطالب على الصدق والأمانة والشجاعة والعفة، و قد يحدث العكس.[4]

– كما يجب أن يتحلى الاستاذ بالإخلاص في عمله و إتقانه في المجال التربوي و أن يسخر له طاقاته و إهتماماته والاهداف التربوية و يدرك أساليب تحقيقها.

– أن يتمتع الاستاذ بصفة الثقة في النفس في جميع الحالات و أيضا بالتواضع والتسامح مع طلبته، كما يتصف أيضا بروح البحث و محاولة تطوير قدراته و كفاءاته عن طريق الاطلاع.

---

[1]عبد النيب حمد إبراهيم، التعليم و إجتماع مع: دراسات نظرية و ميدانية، القاهرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع،1985 ،ص38.

[2]إبراهيم وحيه محمود، التعلم: أسسه و نظرياته و تطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط،1995 ،ص72.

[3]علي راشد، شخصية المتعلم و أدائه في ضوء التوجيهات السالمية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،ط1993،1 ،ص22.

[4]* INPUTS:المدخلات وهي تشمل كل مضامين العملية كالمعرفة –ألهداف الموارد المالية . المخرجاتOUTPUT تعد عنصرا أساسيا. لتوضيح طبيعة العالقة المتبادلة التي تتم تلقائيا وحتميا في نفس الوقت وهي عالقة الجزء بالكل.

– و الاستاذ الجيد و المؤهل الجدير يتحمل المسؤولية لابد أن تتكامل فيه ثلاث جوانب أساسية هي:

الاعداد الثقافي و الأكاديمي و التربوي. وهو ما يحيلنا إلى تحديد [1]ثلاث وظائف للأستاذ الجامعي و هي البحث و التعليم و التنظيم تكمل بعضها البعض. أما المشرع الجزائري فقد حدد مهام الأستاذ الجامعي فيما يلي:[2]

– يدرس الاستاذ الجامعي تسع ساعات.
– المشاركة في أشغال اللجان التربوية بالإضافة إلى مراقبة الامتحانات.
– تصحيح نسخ الامتحانات مع المشاركة في أشغال المداخلات .
– تحضير الدروس مع الاستمرار في تحديدها و الاشراف على الرسائل و الاطروحات والدراسات العليا.
– المشاركة في حل المشاكل التي تطرحها التنمية من خلال الدراسات و الابحاث.
– إستقبال الطلبة لمدة أربع ساعات في الاسبوع لتقديم النصائح و توجيههم.

3)المقرر:

يعتبر من أهم عناصر العملية التكوينية، لذلك فالاهتمام بإعدادها و تنظيمها يزيد من فعالية هذه العملية، و قد نرجع بعض أشكال ضعف مستوى البرنامج الجامعي إلى عدم قدرة المحاضرين الجامعيين على اتخاذ القرار الصحيح إما بسبب ولائهم للبرامج الموجودة ،أو بسبب الخوف من كشف نقاط الضعف التي من شأنها المساس بحياتهم المهنية، لذلك وجب:[3]

[1]سعدون نجم الدين الحبلوسي، دراسات في فلسفة التربية و المناهج و مكوناتها، نماذج بنائها و تقويمها، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة،الجزائر،دط،2003،ص20

[2]عمار رواب، شروط الأداء التعليمي و التكوين الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية، منشور جامعة محمد خيضر،بسكرة الجزائر ، 2007،ص54 .

[3]فاروق عبده فلية، أستاذ الجامعة، الدور و الممارسة بين الواقع و المأمول، دار الوهراء، الشرق، القاهرة، مصر، دط، 1997، ص152 .

– الاهتمام بالمقررات التي تساعد على توجيه الطالب بإعطائه وقتا للبحث و الابتعاد عن التلقين في سبيل تكوين فعال.

– ضرورة مالئمة توزيع ساعات المحاضرات لتغطية المقررات حيث أثبتت الدراسات انه استحالت على الطالب الجلوس و المتابعة لفترة طويلة حيث يتعرض الجهاد عقلي و جسمي.

– ضرورة إعطاء حجم ساعي لمواد التخصص الأساسية أكثر من المواد الاخرى لزيادة نسبة الاستيعاب.[1]

الوسائل التعليمية:

تعرف على أنها كل أداة يستخدمها المدرس في تحسين عملية التعليم و التعلم، وتوضيح معاني كلمات الدرس، و تدريب الطلبة على المهارات.[2]

ومنه فان الوسائل التعليمية هي تلك الأدوات التي يلجأ إليها الاستاذ ،لتوصيل المعلومات إلى أذهان الطالب فتجدهم يركزون من اجل الاستيعاب أكثر. فهي تلعب دو ار أساسيا في عملية التحصيل المعرفي.

ومن بين أنواعها:

الكتب المدرسية: تلعب دورا أساسيا في عملية التكوين و نقصها يؤثر سلبا على المردود المعرفي للطالب الجامعي، و يلجا إليها عند وجود صعوبة في تعلم جزء من المقرر

رابعا: التخصص في الجامعة

تعريف التخصص الدراسي:

لغة:

معنى خصص خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا وخصوصية والفتح أفصح وخصيصي وخصصه واختصه أفرده به دون غيره ويقال اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد وخص

[1] محمد منير مرسي، االتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدرسيه،عالم الكتب، القاهرة، مصر ،دط ،2002، ص118 .

[2] رابح تركي،مبادئ التخطيط التربوية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،دط،1982،ص116.

غيره واختص ببره ويقال فلان مخص بفلان أي خاص به وله به خصية فأما [1] قول أبي إن إمرأ خصني فحذف الحرف وأوصل الفعل

. اصطلاحا:

هو ما يختاره الطالب في المرحلة الجامعية من توجهات علمية تحدد مسار حياته العلمية والعملية، وهذا الاختيار يجب أن يتوافق مع قدراته ومواهبه الذاتية، وأن لا يكون اختياره نتيجة الإكراه من أي جهة كانت، لأن من أسباب الفشل في الدراسة إجبار .

خامسا التوجيه المهني للطالب الجامعي :

مفهوم التوجيه :

اختلف العلماء و الباحثون في تحديد مفهوم التوجيه و سنحول في ما يلي عرض بعض التعاريف يعرفه كيلي Kelly بانه " وضع أساس علمي لتصنيف طلبة المدارس الثانوية مع وضع الأساس الذي يمكن بمقتضاه تحديد احتمال نجاح الطالب في دراسة من الدراسات او مقرر من المقررات التي تدرس له " [2]فالتوجيه التربوي كما يراه كيلي هو مساعدة التلميذ على اختيار نوع الدراسة التي تلائم ميوله و استعداداته لتحقيق نجاحه في دراسته .

اما بروور brewer " فيعرفه بانه : " جملة الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق النمو للفرد من الناحية العقلية , و اختيار المواد الدراسية التي تلائم قدراته و امكانياته " ' بروور يرى في التوجيه انه كل جهد مقصود يرمي الى توجيه التلميذ لتحقيق النمو من الناحية العقيلة و بالتالي النجاح في حياته الدراسية ' و يعرفه مصطفى زيدان بانه العملية الفنية المنظمة التي تهدف الى مساعدة الفرد على اختيار الحل الملائم للمشكلة التي يعاني منها ووضع الخطط التي تؤدي الى تحقيق الحل و التكيف وفقا للوضع الجديد " [3]

[1] معجم المعاني الجامع– معجم عربي عربي، ص 35

[2] عبد الحميد مرسي 1987 ، ص 55.

[3] عبد الحميد مرسي 1987 ' ص 55.

فالتوجيه من خلال هذا التعريف هو عملية اكتساب التلميذ مهارة فنية لحل المشكلات التي قد تعترضه بصورة توحي اننا نساعده على النضج الذي من شانه ان يجعله قادرا على الاختيار لا ان نختار مكانه . اما صبحي عبد اللطيف : فيعرف التوجيه التربوي بانه " مساعدة التلميذ في الاختيار و التحضير ليجد نفسه في الاختصاص المناسب له مع شخصيته و قابليته [1] ."

. احمد زكي صالح يعرفه بانه " العملية التي يتم بواسطتها توجيه كل فرد من افراد المجتمع و الامة نحو فرع التعليم الذي يتفق و قدراته العامة , و استعداداته الخاصة و ميوله الرئيسية تعد له الوسائل التي تساعده طبقا لإمكاناته المذكورة."[2].

هذا التعريف يتفق مع تعريف صبحي عبد اللطيف في ان عملية التوجيه التربوي تصب في ارشاد الفرد نحو التعليم الذي يلائم قدراته العامة و استعداداته الخاصة وميوله التي تحقق له النجاح في حياته و بالتالي خدمة مجتمعه, وعموما نستطيع اسقاط التعاريف السابقة على التوجيه الجامعي ان نقول بان التوجيه الجامعي عملية تهدف الى مساعدة الطالب على تقرير مصيره بان يضعه في الطريق الصحيح دون تقييده او فرض وصاية عليه . ولا يتأتى هذا الا اذا تم تفعيل كل إمكانات الطالب بحيث يتعرف من خلال هذه الإمكانيات على ذاته وطموحاته وتطلعاته المستقبلية وعندها يمن ان يصيغ اختياراته ويصنع قرارته بنفسه.

2-2أهداف التوجيه الجامعي :

تعتبر عملية التوجيه الجامعي من الأهمية بمكان لما لها من آثار على مستقبل الطالب, ذلك ان التحاق المتعلم بنوع من التعليم لا يتوافق مع ميوله قد تنجر عنه حالة من الإحباط النفسي مصحوبة بعدم الرضا , مما يقلل من فعالية التعلم ويوصل للإهدار التربوي , وهذا ما نلاحظه كممارسين في المجال الجامعي , خاصة في السنة الأولى.

لذا, يجب ان يتم التوجيه بالتوفيق بين رغبات التلميذ, ملمحه ومتطلبات مختلف فروع التعليم وعموما يمكن حصر الأهداف الكبرى للتوجيه الجامعي في نفس اهداف التوجيه كما يلي :

[1] احمد محمد الزعبيي ، 2003 ، ص 65 .

[2] احمد زكي صالح،1972،ص142.

اذ ان الهدف البعيد للعملية التوجيهية هو تمكين المتعلم من تحقيق طموحاته وتوجيه حياته بنفسه سواء في المجال الدراسي او المهني تحقيق التوافق بمعنى تناول السلوك الفردي و الاجتماعي بالتغيير و التعديل حتى يحدث التوازن بين الفرد و بيئته , تحسين العملية التربوية و ذلك بتشجيع الرغبة في التحصيل و التحقيق اكبر درجة من النجاح .

أسس التوجيه الجامعي

الدراسة التي تتفق و قدراتهم و استعداداتهم وميولهم من الجانب و مساعدتهم على اختيار مجال مهني يتفق مع هذه القدرات وتكوين المحصل عليه بما يتمشى و سوق العمل ' و كغيره من أنواع التوجيه يجب على التوجيه الجامعي ان يراعى مجموعة من الاسس منها

الاسس الفلسفية:

تتلخص الأسس الفلسفية لعملية توجيه الطلاب و ارشادهم في محاولة فهم لطبيعة الانسان و تكوين فكرة جيدة و طيبة عن هذه الطبيعة ' فالانسان خير بطبعه و فيه كل عوامل النمو و الصحة و التوافق) [1]

ب الأسس النفسية التربوية:

تعتمد الأسس النفسية التربوية في عملية التوجيه على معرفة الطبيعة الافراد والفروق الاجتماعية بينهم سواء الفروق في القدرات والاستعدادات او الميول او الخصائص الجنسية والنفسية والعقلية والاجتماعية والانفعالية وتتطلب أيضا معرفة كاملة لمطالب النمو ومساعدة الطالب لتحقيق ذاته واشباع حاجاته وفقا لمستوى النضج عنده حتى يتمكن من تحقيق سعادته

ج الأسس الاجتماعية

كل فرد لابد ان يعيش في واقع اجتماعي له معايير وقيم وكيان اجتماعي يؤثر في الفرد ويتاثر به وعلاوة على تأثر سلوكه وشخصيته وميوله واتجاهاته فهو يتأثر بالجماعات التي ينتمي اليها ويرجع اليها في تقييم سلوكه الاجتماعي والتي يلعب فيها احد الأدوار الاجتماعية الى نفسه وهو يشارك أعضاءها واقعهم و ميولهم واهتماماتهم وقيمهم ومن هنا لابد للتوجيه ان يأخذ في اعتباره

[1] حامد زهران ' 1992 ' ص 46

الجماعة التي ينتمي اليها الطالب ومجمل القول , ان التوجيه الجامعي هو ضمان لاستثمار القوى البشرية اذ يعد مقدمة للتوجيه المهني لكونه يتيح للمتعلم اقصى حد لتنمية قدراته , واستخدام إمكاناته وتفتح شخصيته , يعتبر حلقة وصل بين التعليم والعمل ويسهم في نجاح التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للبلد . [1]

معايير التوجيه الجامعي في الجزائر :

جاءت معايير التوجيه الجامعي في الجزائر وفق المنشور رقم 2 المؤرخ في 17 جمادى الثانية 1431 الموافق ل31 ماي 2010 بالشكل التالي

- الرغبة المعبر عنها من طرف حامل شهادة البكالوريا
- الشعبة والنتائج المحصل عليها في امتحان البكالوريا, معدل العام للبكالوريا, التقدير , نقاط المواد الأساسية
- قدرات استقبال مؤسسات التعليم والتكوين العاليين تتطلب المشاركة في الترتيب في بعض ميادين التكوين والفروع والجذوع المشتركة معدلات عامة دنيا للبكالوريا ولا تمنح هذه المعدلات الحق الا للتسجيل المهني . يتم هذا الترتيب اما على أساس المعدل العام المحصل عليه في امتان البكالوريا او على أساس المعدل الحسابي بين المعدل العام للبكالوريا والعلامات المحصل عليها في بعض المواد إضافة الى الشروط السالفة الذكر فان الالتحاق ببعض الفروع مشروط حسب الحالة اما بالنجاح في مسابقة او اختبار كفاءة او القبول اثر المقابلة الشفوية اما لجنة او بالشرط المتعلق بالسن سادسا فعالية التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية .

لقد افرزت الساحة الدولية اليات تكوين جامعي حديث تكيفت مع عدة مستويات

- الاستفادة من تكنولوجيا الاعلام والاتصال وهو ما اصبح يسمى بتكنولوجيا التعليم
- الاستفادة من التطورات الهائلة في الوسائط التكنولوجية التعليم الالكتروني

[1] عبد الحميد مرسي،1987،ص57 .

- تطوير أساليب الإدارة الجامعية الحديثة كالإدارة بالمشاركة وإدارة الأهداف وإدارة الجودة الشاملة [1]

لاشك ان الثورة المعلوماتية قد اثرت في مجالات عديدة تمس الجامعة ووظائفها بحيث نجد انها اثرت على وسائل ومتطلبات عملية التكوين و مدى تأثيرها على الرصيد المعرفي .

طبيعة المؤسسات التعليمية التي تعمل على تكوين عنصر بشري يساهم في تنمية الجامعة للمجتمع .

هذا مايجعل الجامعة في حاجة الى تكيف الإدارة الواعية بتوظيف راس مال بشري الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل .

تجديد وبناء اطر برامجية تكوينية تتطور بشكل دقيق ومتسارع .

قد اصبح واقع الاهتمام بالعنصر البشري في حاجة الى طرائق تكوينية جامعية متكيفة مع هذا العنصر الذي اصبح في حاجة الى شروط منها ان التنافس فرض على المتنافسين انتهاج سياسات اقتصاد السوق منها الاستشارات الدولية في مجال التعليم العالي فاصبح تنافسا كونيا بدلا من كونه إقليميا ان التنافس لم يعد يعتمد في الدرجة الأولى على القوى المادية ولكنه اصبح يرتكز على كفاءة العنصر البشري وهكذا يتحول هذا للاستثمار المستقبلي بتوظيف نظم تعليمية تكوينية جديدة .

وبشكل عام فقد انعكست ثورة المعلومات على 4 مجالات أساسية

–الوقت سرعة الأداء وتفسير الزمن .

–المكان قللت تباعد الأمكنة عن طريق شبكات الانترنت.

لقد استفادت الدول من مفاهيم التكوين الجامعي الحديث مثلما حدث في جنوب شرق اسيا ودول أوروبا الغربية والشرقية , واهم مميزات نظام التكوين الجامعي في هذه الدول

[1] قوي بوحنية ، التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات رؤية نقدية استشراقية ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،العدد 08 ،سبتمبر 2005، ص 136.

1-التعليم باستخدام الحاسوب والانترنت مثل الكتابة الالكترونية, الدوريات, المواقع العلمية .

واعتمدت على مشروع توظيف الانترنت في التعليم منذ عام 1993 , اذ رصدت لمشروع schoolnet,مبلغ 30 مليون دولار ,وشرعت كوريا في مارس 1996,في برنامج kidnet بإدخال انترنت في المدارس الابتدائية وصممت برنامج حديث (2005-2003) لتوفير الانترنت لكل المدارس الابتدائية الكورية[1]

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى الجامعة و مكوناتها و التخصص الجامعي ومنه نستنتج ان الجامعة هي العصب الحيوي الذي له دور هام وفعال في تنمية مخرجاته لجعلها ذات كفاءة و جودة و قادرة على التكيف مع طبيعة العمل وفق التخصص المدروس

[1]محمد أمين عشوش، مؤسسات التعليم الإداري في مواجهة تحديات القرن الحادي والعش رين، المجلة الدولية للعلوم. 156- الإدارية، معهد التنمية الإدارية، الإما ا رت، 2000، ص .1551.

الفصل الثالث : الشباب والشغل

- دراسة تحليلة لسوق الشغل في الجزائر
- الشباب و التشغيل: اتجاهات و تحديات معولمة
- سياسة تشغيل الشباب
- معوقات و افاق سياسة التشغيل في الجزائر
- اليات ربط التعليم العالي بسوق الشغل
- مخرجات التعليم العالي بين التشغيل و البطالة
- تعريف بطالة خريجي التعليم العالي
- البطالة في وسط خريجي التعليم العالي

تمهيد:

يتكون اقتصاد كل مجتمع من مجموعة أسواق مكملة لبعضها البعض، ومن بين هذه الأسواق سوق الشغل، والذي يعتبر أهم الأسواق بصفته المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية، ظل سوق الشغل محل اهتمام مختلف المنظرين الاقتصاديين، قصد فهم آليات عمله ومن ثم تحقيق استغلال أمثل للموارد البشرية، باعتبارها عامل إنتاج أساسي.

شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي، بعد الأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها خلال النصف الثاني للثمانينيات والتي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وإنخفاض أسعار النفط، إذ أدى ذلك إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص الشغل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، خاصة منها بطالة خريجي التعليم العالي، وعليه باتت سياسة التشغيل في الجزائر تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية.

انتهجت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل خفض معدلات بطالة حاملي الشهادات العليا، فمنذ سنة (1998م) استحدثت الحكومة لفئة حاملي الشهادات العليا عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا وبعد (10 سنوات) تمّ صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات وذلك من أجل تكوينهم وتحسين معارفهم ودمجهم في سوق الشغل.

يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية لسوق الشغل في الجزائر: قبل دراسة حالة سوق الشغل في الجزائر يتم في هذ المبحث تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بسوق الشغل والعوامل المؤثرة فيه، سياسة التشغيل في الجزائر (عرض وتقييم): يعنى هذا المبحث بتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة التشغيل، وعرض للبرامج والأجهزة المعتمدة في الجزائر بخصوص التشغيل، ثم دراسة تقييمية لهذه البرامج والأجهزة، مخرجات التعليم العالي بين التشغيل والبطالة.

1. .دراسة تحليلية لسوق الشغل في الجزائر

لقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتجت عن التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين، مما أثر على هيكل العمالة في سوق الشغل، قبل دراسة وتحليل واقع سوق الشغل في الجزائر بشكل دقيق ومفصل سيتم التطرق إلى الجوانب النظرية

لهذا السوق والعوامل المؤثرة فيه.

1.1. مفاهيم أساسية لسوق الشغل

حظي سوق الشغل باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي ، كما تعمقت الدراسات الأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق (محاولة التخفيض من البطالة) والذي تعتبر حالة عرضية حسب النظريات الاقتصادية.

مفهوم سوق الشغل تعددت محاولات الباحثين والدارسين في العلوم الاقتصادية والإدارية لوضع تعريف واضح لسوق الشغل، وتحديد خصائصه وأهميته، نظرياً سوق الشغل هو عبارة عن سوق غير حسي حيث يبحث فيه العمال كمنتجين لسلعة تسمى مهارات – عن عمل، بينما يبحث أرباب العمل كمستهلكين لنوع معين من هذه السلعة عن عمال لديهم رغبة في بيع مهاراتهم من خلال العمل، والاتفاق الذي يحدد أسعار هذه السلع يخضع لعرض وطلب هذه السوق ويسمى أجوراً وشروط الاستخدام.

يعرف المكتب الدولي للعمل(BIT) سوق الشغل أنه « الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف،حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينياً، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين، وسوق الشغل يعد الإطار الذي تتشكّل فيه القوى العاملة، أو هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة، لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق الشغل (مثل العولمة وتنامي السمة غير المنظمة في [1] العمل، ولا يتسم سوق الشغل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الإقتصاد عموما يمكن أيضا تعريف سوق الشغل بأنه

[1] International Labour Organization، Regional Office for Arab States، Center of Arab Women for Training and Research، Gender، employment and the informal economy، Glossary of terms، ILO Publication، Geneva، 2009، P 49.

المكان يتحدد بوضع حدود جغرافية معينة، ويتقابل فيه كل من العرض والطلب مثل سوق الشغل المحلي والإقليمي والعالمي، وجانب العرض يتمثل في المهارات اللازمة والمتاحة من قبل الخريجين، أما جانب الطلب فهو عدد المؤسسات التي تطلب عددا من الخريجين بمهارات وقدرات معينة.

يمكن تعريفه بأنه المكان الذي تصب فيه مخرجات العملية التعليمية، ويحدد مدى قدرة مخرجات التعليم على تلبية احتياجات القطاع الخاص بوصفه واحدا من مجالات توظيف الخريجين[1]

تتم دراسة سوق الشغل من جوانبه كافة الفنية والإدارية والتنظيمية لغرض تحديد احتياجات عملية التنمية الحالية والمستقبلية للكفاءات المؤهلة من خريجي نظام التعليم العالي، وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بعملية التأهيل، وإعداد خريجين على درجة عالية من الملاءمة لممارسة مهام الأعمال التي ستوكل إليهم مستقبلا.

خصائص سوق الشغل

أهم ما يميز سوق الشغل عن غيره من الأسواق مايلي:

تختلف سوق الشغل عن سوق المنتجات الأخرى في أنها محكومة بلوائح مرتبطة بحقوق الإنسان،إن سوق الشغل اليوم مفهومه فضفاض تتداخل فيه الجهات المستفيدة وتتعدد فيه جوانب الجودة الأكاديمية (المعرفية، والمهارية، والسلوكية)، وتحكمه المحلية، والإقليمية، والعالمية في المنافسة مما يجعل عملية المطابقة شاقة ودائمة، إن سوق الشغل متغير بصورة مستمرة وسريعة بتغير الاحتياجات وفق متغيرات الحياة ومطالبها، وتطور الإمكانات والوسائل والتقنيات مما يقتضي المواكبة المستمرة.

- التصاق خدمة الشغل بالعامل (الجانب الإنساني)
- عدم إمكان تحزين سلعة العمل.

[1] Schultz، P. Labor Market: Issues، Evidence and Prospects، Economic Growth Center، Yale University، 1999، P 16.

- اختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية بل واختلاف سبب وجودهما في السوق. وضرورات التدخل فيها ومستوياته وآثار مثل هذا التدخل.
- عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، أى غياب المنافسة الكاملة.
- سهولة التمييز بين خدمات العمل حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أولأسباب إختلاف السن والثقافة[1]

تسعي البلدان لتوفير توازن في سوق الشغل ليس فقط بالمعنى الاقتصادي الكلي بل من ناحية مواءمة كل من العرض والطلب من حيث الكم والنوع (الاختصاص ومستويات المهارة) والزمان والمكان إعتمادا على تخطيط القوى العاملة من خلال دراسة المرتكزات الأساسية لسوق الشغل.[2]

الشباب والتشغيل اتجاهات وتحديات معولمة:

اذا كان تحديد في التشغيل الشباب يمثل اشكاليه في تحديد السن فهيمه العامة لاحتساب معدلات البطالة تشغيل تساهم بصفه اكبر في ازمه الفئه العريضة من الشباب كونهم يرغبون في العمل ولا يجدونه فهم عرضه لمختلف انواع البطالة التي تعترف بها الهيئات الرسمية ما يشكل اقصاء رسميا لهم ان الاجراء المنهجي المعتمد في تحديد الشباب البطال هو اول التحديات التي عقدت من مساله التشغيل الرسمي في العالم ونظرا للإحصائيات تبدو وكأنها موضوعيه في احتسابها لمعدلات البطالة ما هي في الاصل سوى صوره فوتوغرافيه لواقع تم تهيئته لالتقاط تلك الصورة والتي غالبا ما تضلل اصحاب الترعة الكميه في تحرير صوره جامده لا تنقل حركيه سوق العمل وتهمل عده متغيرات يمكن ان تعصف بمصداقيه الاحصائيات سميه والغير المعبرة عن الشريحة العريضة من الشباب البطال خصوصا في الدول المتخلفة التي تعتمد على اليات ووسائل احصاء تقريبا يدويه وغير دقيقه ومتباعدة في الزمن على العكس تماما من الدول الاكثر تقدما وجاهزية في تحديث إحصاءاتها المتعلقة كتاب معدلات البطالة اذا تذهب هذه الاتجاهات المختلفة في احتساب معدلات البطالة الى مزيد من الاقصاء الرسمي

[1] عمر أحمد سعيد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم"، القرية الذكية، القاهرة مصر، يومي 2 – 09/3 /2012 ،ص 112..

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 ،ص 11.

لشريحه مهمه ومؤثره في المجتمع تجعل من خصوصيه تعميم التعامل مع الاحصائيات الرسمية تحديا غير مقبولا على الاقل الاجتماعيين وتصنفها كظاهره عالميه تخضع لسياسات الدول المختلفة تذهب كل منها الى تفسير حركيه سوق العمل بناء على الفوارق الموجودة في تلك المعدلات للتعبير عن قدرتها في خلق التشغيل الكامل او بان سوقها يعاني من حاله اختلال وعدم الاستقرار غير ان هذا لا يعني على الاطلاق عدم جدوى تلك الاحصائيات بقدر ما هي نقائص تجسد تحديات الميدانية في دراسة الظاهرة الاجتماعية من منظور كمي الارقام بغض النظر عن بعض الفوارق الناتجة عن اختلاف في الاتجاهات المنهجية تتجه نحو الأسوء خصوصا لدى شريحه الشباب وبالأخص في ظل ارتفاع العدد الاجمالي للسكان في سن العمل في الاقليم العربي الى 299مليون نسمه في عام 2008بالنسبة تمثل 4، 6٪ من عدد سكان العالم في سن العمل ومع وجود 70مليون شاب فان الاقليم يمثل 5، 8٪من شباب العالم بالشباب[1]

يقابل ظاهره البطالة المرتفعة تحدي الرفع من نسبه التشغيل وهو مطلب عالمي يفرض على دول الاتحاد الاوروبي مثلا تشغيل عدد 4، 9مليون شاب عاطل ما هو عدد البطالين في الربع الاول من سنه 2009بينما تتفاقم الازمه في الصين نحو الأسوء فبالرغم مستويات النمو التي سجلتها ثانويا الا انها غير كافيه لاستيعاب نحو6 .، 1مليون خريج ....اضافه الى الاربع ملايين خريج الذين تخرجوا في الاعوام السابقه ومازالو يبحثون عن عمل[2]

وفي نفس الاتجاه تبقى نسبه خلق فرص عمل للشباب اقل من الزياده في عدد الشباب في شمال افريقيا [3]

ما يعني في المقابل ارتفاع نسبه الهضر في استغلال قوه الشباب في مختلف المناطق العالم ارتبطت جوده التعليم ومدى مواءمته لسوق الشغل بمصطلح جوده التشغيل التي تأثرت ايضا بتحديات التغيير في اساليب العمل وشروطه نتيجة لارتفاع حدة المطالب الاجتماعية او بفعل

[1]ورقة عمل تجارب اقليميه ودوليه لتشغيل الشباب في المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب منظمه العمل العربي ،الجزائر15، 17نوفمبر 2009ص .4

[2]ورقة عمل تجارب اقليمية و دولية لتشغيل الشباب ص .17

[3]نفس المرجع ص.17

ضغط المنظمات النقابية مما ساهم في خفض حصه التشغيل غير المستقر في المنظمة في فتره ما بين عامي 1998و 2008بمعدل نزل من 40٪ الى 35٪ تقريبا[1]

ولكن رغم ذلك لا تزال هنالك شريحه تفوق ثلث العاملين تعيش في ظروف غير مستقرة بفعل تدني جوده التشغيل وعدم الرضا عن شروطه كتلك التي يفرضها نمط العقود المحددة المدة و المؤقتة ضروري للتعاقد والتدخلات التي يشهدها سوق العمل وايضا التحدي التكنولوجي المعلوماتي ادى هذا التغيير وهذه الانماط المتنوعة في التشغيل الى خلق تنوع كثير في انماط واشكال البطالة[2]

ووضع مختلف تصنيفات البطالة تحت ظروف المتعددة هي نتاج للتغيرات الحاصلة في عالم الشغل الى درجه لم يعد فيها التقليص من حجم هذه الظاهرة مرتبطا بمعدلات نمو الاقتصاد والحاجه الى تشغيل الشباب كقوة بدنيه وعقليه حيث صار من الممكن جدا التنازل عليها لخبره الشيوخ او على الاقل الاكثر تقدما في السن مهنيا وتحكما في اقتصاد المعرفة الذي نام بسببه الطرح الداعم لفكره تشبيب الشيوخ كدلاله لاستثمار خبراتهم بالقدر الذي في مبدا تشييخ الشباب معرفيا وعلميا كدلاله على حجم الهذر المعرفي والعلمي لطاقات الشباب ولغيرهم في دول العالم المتخلف وهو ما نراه يوضح في حاله الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب اوروبا واليابان وكندا حيث اصبح بالإمكان اليوم الحديث عن النمو بلا فرص التوظيف.

سياسات تشغيل الشباب:

[1] عماد متليلي نفس المرجع ص .3

[2] مرجع سابق ص 3.

اقبلت الدول في شتى انحاء العالم خلال الثلاثة عقود الأخيرة على التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فتضمنت مجموع سياساتها العامة خطط اعتمدتها كخطوط عريضة لتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في مجال دعم الادماج المهني والاجتماعي للشباب [1]

لقد شاع في هذا الاطار الاعتماد على مصطلح سياسات التشغيل باعتبارها ، مجموعه ، من التوجيهات التي تتبناها الدولة من اجل تامين اكبر قدر ممكن من فرص العمل المجزية لمواطنيها من خلال الاعفاءات والحوافز والتشجيع دون الاخلال بالسياسات الاقتصادية العامة للبد، الملائمة بين تأهيل الموارد البشرية وحاجيات الاقتصاد، ومرونة سوق الشغل عن طريق مراجعه تشريعات العمل [2]ركزت الجزائر في سياساتها التشغيلية على الشق المرتبط بخلق اكبر قدر ممكن من فرص العمل، لذلك لم ترقى العديد من برامج دعم التشغيل لان تكون في مستوى خلق مناصب شغل مقابل اجره مقبولة بقدر ما انها كانت مجرد منح، مثل برنامج عقود ما قبل التشغيل [3]

الذي اقرته الدولة لفائدة الشباب الجامعي والتقنيين الساميين حاملي الشهادات وطالبي العمل المبتدئين البالغين العمر بين سني 19سنه و 35سنه، و الذي يسمح لهم بالاستفادة من مناصب شغل في الهيئات والادارات العمومية بعقد مدته سنه واحده قابل للتجديد سنه اخرى، بينما في القطاع الاقتصادي الذي يضم المؤسسات العمومية والخاصة فان مده العقد [4]

---

[1]على سبيل المثال ما بين 1975و 1977الدولة الفرنسيه بعثت اول برنامج وزارات لتكوين معمق للشباب ما بين 16و 20 سنه الغير اجراء ودون عمل والى غايه 1980والمحاولات قائمه لمساعدة الشباب وجود في وضعيه صعبه تجاه سوق العمل

[2] علي حمدي ، مرجع سابق ،ص79.

[3]برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E)وضع البرنامج حيد التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402 /98المؤرخ في -12- 2 1998ويهدف الى زياده العروض و تشجيع و تسهيل ادماج المتحصلين على الشهادات

[4]المزيد من الاطلاع انظر مرسوم تنفيذي رقم 386 07مؤرخ في 25ذي القعده عام 1428الموافق ل 5ديسمبر سنه النظام الضريبي الذي وضع في اطار تشغيل الشباب وجاء بمقرر ماليه 99تحت رقم 31 - 96في 30 1 – 2 – 1996 وجاء مكان الاجراءات الضريبية المرتبطة بشرط ان تكون الأولوية لنشاطات المصرح بها في اطار تعاونيات الشباب قانون رقم سته 21 مؤرخ في 20 ذي الحجه عام 1427 الموافق ل 11 ديسمبر سنه 2006 يتعلق بالتدابير التشجيعيه لدعم وترقيه 2007 يحدد مستوى وكيفيات منح الامتياز المنصوص عليها في قانون رقم سته 21 المؤرخ في 20 ذي القعده عام 1427 الموافق ل 11 ديسمبر سنه 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعيه لدعم وترقيه الشغل.

هي سنه واحده تتكفل لهم فيها الدولة بالأجرة، مع امكانيه تمديد العقد لمده 6اشهر بناءا على التزام كتابي من طرف المؤسسة بدعم اجره المتعاقد في حدود الحد الادنى من الاجر الوطني المضمون، حيث يمنح هذا العقد حقوق وواجبات العمل التي يقرها قانون العمل، بما فيها حقه في شهاده عمل تثبت خبرته المهنية عند مده التعاقد وفي حاله عدم تثبيته في منصبه.

خلال سنتين من العمل في القطاع الاداري العمومي تدفع الدولة للشباب اجره شهرية خام تقدر 8000دج لحاملي الشهادات تساوي او تفوق اربع سنوات تكوين، بينما يتقاضى التقنيون السامون اجره بمبلغ 6000دج شهريا، وهي نفس الأجرة التي يتقاضاها الشباب المدمجين في مؤسسات القطاع الاقتصادي، غير انها تنخفض في السنه الثانية من العقد الى حدود 6000دج 4500دج حسب الشهادات، لقد مس هذا البرنامج اغلبيه كبيره من الشباب خريجي معاهد وجامعات التكوين العالي، وكانت متنفسا لتخفيف الضغط الذي شكلته دفعات الجامعيين على سوق الشغل، فقد كان الشباب الخريج يزاحم مختلف الشرائح الاجتماعية الاخرى من المستويات المهنية والتأهيلية الضعيفة، بما لا يتوافق مع تأهيله ومستواه، ولا مع المكانة الاجتماعية التي تصنفه ضمن اطارات ونخبه هذا البلد، نتيجته للاستفادة الشرائح الاخرى فيما مضى من عده برامج في اطار الدعم الاجتماعي.

يعد برنامج الشغل الماجور بمبادرة محليه لتشغيل الشباب من تلك البرامج التي بدأت منذ سنه 1993بمنح اجره شهريه تقدر ب2500دج حيث تكلفت الدولة بكامل اعباء التغطية الاجتماعية)التامين الاجتماعي (E. S. I. L)(لفائدة الشباب الغير مؤهل او ذوي المستوى المحدود منهم والموجودين في وضعيه اجتماعيه حرجه، بتشجيع التشغيل الموسمي والمؤقت في اطار الورشات والأنشطة ذات المنفعة العمومية التي تبادر بها مختلف الادارات المحلية للخروج من ازمه البطالة الخانقة وللحصول على تهدئه اجتماعيه

تتميز سياسات الدولة في التشغيل بانها تعتمد على برامج الدعم المطلق لطالبي العمل وبصفه اكبر منها لا رباب العمل واصحاب المؤسسات المستفيدين من يد عامله ماجوره حيث ان مساهماتهم في تشغيل الشباب سواء طريق البرامج او عن طريق التوظيف المباشر عن طريق وكالات التشغيل المكلفة تمنحهم امتيازات غريبيه وجبائيه تصل الى حدود الاعفاء [1]

[1] لمزيد من الاطلاع انظر

اضافه الى الخدمة المجانية التي تستفيد منها المؤسسات المستخدمة من الوكالة الوطنية للتشغيل ومختلف الخدمات الاستشارية المجانية خصوصا مع تأخر عمل الوكالات الخاصة المعتمدة في التشغيل وبقائها مجرد قانون لم يستثمر فيه لحد الان وبفعل ندره اقتحام الخواص لهذا المجال غياب مبدا التنافسية التي يقرها اقتصاد السوق بين المرفق العمومي الممثل بالوكالة الوطنية للتشغيل ومختلف الوكالات الخاصة [1]التي افرج عن قانونها مؤخرا هذا بالنسبة للتوظيف المباشر الدائم او المؤقت من اجل تشغيل اكبر شريحه ممكنه من طالبي العمل اما بالنسبة لسياسات التشغيل الغير مباشره التي تنتجها الدولة في محارباتها لظاهره البطالة فإنها تلجا الى خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض رفع حصيلة التشغيل وكذلك الرفع من المستثمرين لاسيما منهم الشباب.

تحديات ومعوقات وافاق سياسة التشغيل في الجزائر

تحديات ومعوقات سياسه التشغيل

ان حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسة التشغيل في الجزائر لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة و معقدة باعتبار ان الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب اكثر من ثلثي المجتمع ويمكننا حصر التحديات في النقاط التالية [2]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وعدم توافقها العرب مع قوى العرض من طلب في مجال التشغيل
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من طلب في مجال التشغيل
- عدم توفر شبكه وطنيه لجمع المعلومات حول التشغيل
- انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا امام الاستثمار

[1]مرسوم تنفيذي رقم 123 - 7المؤرخ في 6ربيع الثاني عام 1428الموافق لي 24ابريل سنه 2007يضبط شروط منح الاعتماد للهيئات الخاصه لتنصيب العمال وسحبه منها ويحدد دفتر الاعباء النموذجيالمتعلق بممارسه الخدمة العمومية لتنصيب العمل.

[2]سرير عبد الله رابح سياسه التشغيل في الجزائر ومعضله البطالة ملتقى سياسه التشغيل ودورها في تنميه الموارد البشرية جامعه محمد خيضر بسكره يومي13 و 14 ابريل 2011 ص13.

- ضعف قدره المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيره على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل
- ضعف روحي المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع الى تفضيل العمل الماجور
- عدم التحكم في الاليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل

افاق سياسه التشغيل في الجزائر

من خلال تتبعنا لجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربه البطالة من اجل اعطاء المزيد من فاعليه في وضع وتجسيد السياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصه فإننا نرى ضرورة

- تسهيل الاجراءات الإدارية والتمويلية امام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيره ومتوسطة
- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل
- اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي
- اعاده عجله الاستثمار المنتج ودور الدولة الاقتصادي سواءا من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة او بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني
- انشاء بنك معلومات يتوفر على كافه الوسائط البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه و الاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة
- تشجيع البنوك على التعامل بجديه ومسؤوليه في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية
- السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل
- الاستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه

اليات ربط التعليم العالي بسوق الشغل:

يشير مجموعه من الباحثين الى وجود اليات لربط التعليم بالسوق والمتمثلة في

- تفعيل مشاركه مؤسسات العمل والانتاج في رسم سياسات التعليم والتدريب المهني
- تشكيل اللجان الاستشارية للمناهج والبرامج التدريبية على مستوى مراكز ومعاهد التدريب
- الاسهام في تمويل برامج التعليم والتدريب المهني والتقني ضمن نظام واضح يحدد الواجبات والحقوق
- انشاء علاقات توأمة بين مؤسسات انتاجيه ومؤسسات تعليميه
- تصميم برامج التعليم الفني والتدريب المهني.
- تطوير مجالات التعاون والمشاركة بين المؤسسات التعليمية الفنية ومؤسسات سوق العمل.
- وضع الامكانات التعليمية والتدريبية المتوفرة لدى مؤسسات التعليم والتدريب المهني في خدمه المجتمع.
- ادخال انماط ومسارات تعليميه جديده تسمح بالجمع بين العمل والتدريب
- استثمار التسهيلات والتجهيزات المتوفرة في مؤسسات كسوق العمل الإنتاجية والخدمية في تدريب الطلاب ومتدربي التعليم المهني.
- قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية.
- مشاركه مؤسسات التعليم والتدريب المهني بكفاءاتها العلمية والفنية في برامج رفع كفاءه اداء العاملين في مؤسسات سوق العمل [1]

مخرجات التعليم العالي بين التشغيل و البطالة

شهد التعليم العالي في الجزائر نقله نوعيه وكميه منذ القرن الماضي فقد ازداد عدد المدارس العليا والجامعات والطلبة بشكل ملحوظ بسبب تشجيع السياسات الحكومية المتعاقبة للاستثمار والانفاق في التعليم والتعليم العالي خاصه وما ارتبط هذا القطار من توسع في مؤسساته عبر الوطن من جهة ومن جهة اخرى مجانيه التعليم والخدمات المرتبطة به كما تم التوسع في المجال والشعب المفتوحة للتكوين نتج عن ذلك دخول اعداد هائلة من خريجي التعليم العالي

[1] رمزي ذكي الاقتصاد السياسي للبطالة مجله عالم المعرفة الكويت العدد 1997 226ص .39

الى سوق الشغل بمختلف التخصصات من ما زاد في عرض طالبي الشغل في ظل محدودية المناصب المفتوحة بسبب قله الاستثمارات مع تراجع التوظيف على مستوى الوظيف العمومي بسب سياسه التقشف المصاحبة لتراجع اسعار النفط، الامر الذي ادى الى تزايد عدد العاطلين عن العمل من حمله الشهادات العليا.

البطالة في وسط خريجي التعليم العالي:

تعتبر ظاهره بطالة خريجي التعليم العالي احد اهم التحديات الراهنة، باعتبارها ظاهره عالميه متفاوتة النسب، تشتد وتضعف حدتها بحسب بدرجه تقدم الدول و تأخرها، كما تعد من ابرز المشاكل و اخطارها، لأنها تعطل مسيره التقدم، وتعبر عن زياده الشعور بالقلق وعدم الامان الاجتماعي والاقتصادي، لذلك برزت الحاجه الى ضرورة الوقوف عندها والتعرف على الاسباب المؤدية الى تزايد معدلات البطالة وسط خرجي التعليم العالي في الجزائر الى جانب ما تتميز به من الخصائص والاثار المترتبة عنها.

تعريف بطاله خريجي التعليم العالي:

تعرف البطالة بصفه عامه حسب منظمه العمل الدولية كل قادر "على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى[1]"

اما عن بطاله خريجي التعليم العالي ينتشر هذا النوع من البطالة بين أولائك الذين تحصلوا على شهادات التعليم العالي ثم وجدو انفسهم في حالة عدم عمل، لأسباب خارجة عن ارادتهم، كما انهم صرحوا بانهم يبحثون عن عمل بمختلف الوسائل والامكانات المتوفرة لديهم [2]

وبشكل اخر بطاله، ذوي الشهادات العالية هي نتاج ارتفاع معدل النمو الكمي في عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي مقارنه بمعدل نمو فرص العمل المتاحة امامهم.

خلاصة الفصل:

[1] ناصر القاسمي دليل المصطلحات علم الاجتماع التنظيم والعمل ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2011ص.37

[2] رمزي ذكي الاقتصاد السياسي للبطاله مجله عالم المعرفه الكويت العدد– 1997 - 226ص .39.

انطلاقا مما سبق وبناء على تحليل الجهود التي بذلتها الجزائر يمكن استنتاج أن سياستها في مجال التشغيل تميل إلى الاعتماد على منطق الحد من البطالة وتشغيل أكبر عدد من العمال بغض النظر على الظروف التي تمر بها المؤسسات حيث يرتبط مقياس النجاح بتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة التي يمكن تشغيلها، ووفق لهذا السياق الذي يمثل الأفق الاقتصادي للمؤسسات بالضرورة أهمية كبرى، وبالتالي لا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف، حيث تعتمد هذه الاخيرة على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية، ولذلك تندرج هذه السياسة ضمن منظور الفترة القصيرة، أين يتمثل الهم الأساسي للسلطات العمومية في امتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة، ويتفانى منطق هذه السياسة مع وجود أية ديناميكية في سوق العمل، لهذا بمكن اعتبار سياسات الحد من البطالة سياسة سلبية طاملا أنها تستهدف إمتصاص البطالة الموجودة والرجوع بها إلى مستويات يمكن تحملها، ودون أن يصل طموحها إلى غاية زيادة مستوى الطلب على العمل في الاقتصاد (خلق مناصب شغل)، كما يمكن الاشارة في الاخير إلى أن هذا المنطق في مقاربة عملية التشغيل لا يولي أهمية كبيرة لجودة العمل.

الفصل الرابع : التصور المنهجي الميداني للدراسة

1. عرض متغيرات الدراسة وعلاقتها بمشكلة الدراسة
2. منهج الدراسة
3. مجتمع الدراسة
4. نوع العينة
5. تحليل نتائج البحث حسب تصورنا
6. الاستنتاج العام

تمهيد:

وكخطوة أساسية لاستكمال أي بحث علمي كان إضافة الى الجانب النظري هو القيام بالدراسة الميدانية كونها تنمي لدى الطالب عدة جوانب تدريبية وعملية وتتمثل في اتاحة الفرصة امام الطلاب لمشاهدة اقصى ما يمكن معاينته من الظواهر المراد دراستها من اجل تدعيم الدراسة و التحقق من الفرضيات و في هذا الفصل قمنا بوضع تصور منهجي للدراسة الميدانية حيث حددنا فيه (عرض للمتغيرين المستقل و التابع , المنهج المتبع في الدراسة , مجتمع البحث الذي تقام عليه الدراسة , أداة جمع البيانات , تحليل نتائج البحث حسب تصورنا)

عرض متغيرات الدراسة

تعتبر الجامعة من اهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع مصدر الحقيقي للتنمية كما تساهم مخرجات التعليم في الوظائف والاعمال في سوق العمل والذي بدوره يستقطب هذه الفئة التي اصبحت مؤخرا تعاني من ظاهره البطالة ونظرا لأهمية الموضوع قمنا بإعداد بحث يتناول هذا الطرح والذي يتكون من متغيرين (المستقل وهو التخصص الجامعي, اما تابع فهو سوق العمل) تحت " عنوان تأثير التخصص الجامعي على فرص الشغل عند الشباب "

* العلاقة بين الجامعة وسوق العمل هي علاقة تفاعلية دائمة ومستديمة كون المحيط السوسيو اقتصادي يعرض حاجياته وخصائصه وفي العادة تتولى الجامعة ملئ جزء مهم من هذه الخصائص غير ان مقارنة ذلك بالحاصل بدول العالم الثالث ومنها الجزائر يجعلنا نتوقف بالبحث عند مفارقة كبيرة تميزها تلك الفجوة الهائلة بين مخرجات الجامعة متطلبات وعروض سوق العمل اذن هذا ما دفعنا للبحث في ذلك من منطق تساؤلات اشكالية مفادها مواقع علاقة التخصصات الجامعية بسوق العمل في الجزائر.

منهج الدراسة

ان اول خطوة يقوم بها الباحث عند دراسة ظاهرة ما هو وصف هذه الاخيرة وجمع مختلف المعلومات حولها ولقد تم استخدام.

(المنهج الوصفي) كونه يسعى الى تحديد المشكلة او الظاهرة محل الدراسة والاحاطة بمختلف جوانبها اضافة الى امكانية تبرير الظروف والملابسات المحيطة بها, المقارنة و التقييم و محاولة الوصول الى فهم وتفسير الطرق التي يتعامل بها الاخرون مع الحالات المتشابهة للمشكلة او الظاهر ومن مزايا المنهج الوصفي انه يساعد الباحث على جمع اكبر قدر من البيانات والمعلومات الضرورية الاجابة على تساؤلات الدراسة

مجتمع الدراسة

يشير مجتمع الدراسة الى مجموع مفردات الظاهرة محل الدراسة بمعنى ان يشمل جميع المبحوثين وامتداد لموضوع الدراسة الراهنة واشكاليتها البحثية واهدافها فان مجتمع الدراسة هو الشباب الجامعي سنة ثانية ماستر من جامعه عمار ثليجي المشرفين على التخرج والذين يزاولون دراستهم فعليا بالجامعة (2019_2020) لم نستطع الاتصال بالشباب الخريجين خلال السنوات الفارطة وتم اختيار هذه الفئة كون الشباب الجامعي اكثر الفئات العمرية تجاوبا مع التغير الاجتماعي في مختلف جوانبه ومظاهره كما انهم اكثر ادراكا وفهما للتفاعل الاجتماعي والايديولوجي في الشباب الجامعي يحتل مساحة كبيره في مجال العام في الواقع الاجتماعي فمجتمع البحث في هذه الدراسة هو عينة من طلبة سنه ثانية ماستر من التخصصات العلمية والادبية كليه علوم الطبيعة والحياة و كلية العلوم الاجتماعية.

نوع العينة

يمكن القول ان العينة هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع معين او هي ذلك الجزء من الكل الذي يتم استخراجه من اجل امكانية التحقق من الفرضيات (سعيد سبعون ص135)

العينة الحصصية

هي من اهم العينات اللاعشوائية عينة الحصة وفيها يتم تقسيم مجتمع البحث الى اقسام ثم نختار من كل قسم عدد من المفردات يتناسب مع حجم الاقسام وبذلك نحصل على عينة تمثل فيها الاقسام المختلفة بنفس اهميتها النسبية في المجتمع

ولحساب اساس التقسيم نستعمل القانون التالي

$$\text{أساس التقسيم} = \frac{\text{حجم المجتمع}}{\text{حجم العينة}} \quad \frac{N}{n}$$

ولكي نحسب حجم العين لكل قسم من الاقسام نطبق هذا القانون

$$\text{عدد مفردات القسم} = \frac{\text{حجم العينة}}{\text{أساس التقسيم}}$$

اساس التقسيم

اي اننا ناخذ حصة من كلية علوم الطبيعة والحياه وكلية العلوم الاجتماعية وكل حصة تمثل حصه من اقسام الكليتين.

اداة البحث

هي اداة يستخدمها الباحث او الدارس في عملية البحث عن موضوع او ظاهرة او مسألة معينة وتتعدد اساليب البحث المتبعة في جمع بيانات البحث للاهداف المرجوة وفق شروط موضوعية للوصول الى نتائج دقيقة.

المقابلة

هي اداة من ادوات البحث العلمي و وسيلة ميدانية لجمع البيانات وهي بمثابة حوار لفظي مقابلا وجها لوجه بين الباحث والمبحوث قائم على الملاحظة وبين شخص او مجموعة من الاشخاص الى نتائج موجزة للدراسة ووفقا لبحثنا هذا تم اختيار المقابلة كأداة كونها تتوافق وتتناسب مع موضوع دراستنا هذه وحسب تصورنا تقام هذه المقابلة مع مدير مديرية التشغيل وذلك بتحضير مجموعة من الاسئلة تمت الاشارة اليها في الملاحق تتطرق هذه الاسئلة الى مسائل معينة تخص سياسة التشغيل، وجودة مخرجات التعليم وفرص الشغل وما الى ذلك.

بحيث تتميز هذه الاسئلة بطابعها غير التوجيهي بأن تترك المبحوث يجيب بأريحية وبطبيعة الحال الاسئلة المطروحة على المبحوث تضم مواضيع تخص الدراسة وهي بمثابة مؤشرات لمفاهيم و متغيرات الفرضيات.

تحليل نتائج البحث حسب تصورنا

نظرا للظروف الراهنة نستمد تحليلنا من التصور الذي ارتأينا انه يتناسب و نتائج دراستنا وهو عبارة عن مقاربة سوسيو امبريقية ذات منحى تفسيري وفهمي لمختلف ابعاد و مؤشرات نوع التخصص، سياسة التشغيل، متطلبات سوق العمل لفئة الشباب خريجي الجامعات بالجزائر لا يخفى على احد ان العلاقة بين الجامعة وسوق العمل بالجزائر تعرف نوعا من الفجوة بل نوعا من القطيعة غير المعلقة احيانا بين مخرجاتها وعروضها ومتطلبات سوق العمل وهذا ما جعل غالبية الشباب يعبرون عن عدم رضاهم عن تخصصاتهم التي تم اختيارها وفقا لمحددات تتنافى وامالهم وليس عن رغبة ورضا و قناعة فنجد بعض التناقضات في مسألة التخصصات كون

الطالب يختار تخصص يضمن له مكان في سوق العمل من اجل تحقيق دخل عالي في حين يرى بعض الطلاب ان المحدد الاهم لاختيار التخصص هو ارضاء رغبة الوالدين يكون سببا في نجاحهم في التخصص واذ كان لا يتوافق مع رغبتهم الشخصية.

ان واقع مخرجات التعليم العالي في الجزائر يعاني من مشكلة عدم المواءمة بين مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل نتيجة لضخ مخرجات في تخصصات لا يحتاجها السوق و عجز في بعض التخصصات التي تتصاعد اليها الحاجة، كما ان التعليم العالي في الجزائر يخرج اعدادا كبيرة في تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية تقف على هامش التنمية كونها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل لان سوق العمل في حاجة ملحة الى المهندسين وخرجي التخصصات العلمية بشتى فروعها ومجالاتها ومما تقدم نجد ان السياسة الوطنية للتشغيل بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية انها سياسة ترقيعية هدفها الهروب الى الامام حسب تصورنا للفرضية الاولى نجد ان هناك علاقه عكسية وليست متباينة بين مخرجات التخصصات وسوق العمل فكلما زادت نسبة الخريجين نقصت فرص الشغل

اما بالنسبة للفرضية الثانية نستنتج ان مخرجات التخصصات العلمية الجامعية هي الاكثر استقطابا في سوق العمل كون الاقتصاد يرتكز على الموارد الحيوية المتمثلة في البترول و الغاز هذين الاخيرين يتطلبان تخصصات علمية في حين نجد تكدس وفائض من التخصصات الأدبية ليس لها مكان في سوق العمل وان وجد العمل يكون التخصص لا يمد بصلة لنوع وطبيعة العمل

الاستنتاج العام

نستنتج حسب تصورنا وتحليلنا لموضوع دراستنا ان هناك اختلال في توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الجزائر الذي تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم العالي قلة المشاريع التنموية او الخدمية او الاستثمارية التي تحتضن اعداد الخرجين المتنامية

ضعف مخرجات التعليم وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية و اقتصار التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط ، مما ادى الى تخريج اعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي متطلبات سوق العمل

الخاتمة

الشهادة والتخرج هما الحلم الذي يسعى إليه الشباب لتحقيقه أملا في مستقبل مشرق زاخر بالأمان والأحلام للانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق الذات التي نعيش جميعا من أجل الوصول بها إلى مراتب عالية ومكانة أفضل.

يمضي الشباب فترة دراستهم في جد وكفاح من أجل التخرج ليجدوا أنفسهم متسكعين في الطرقات العامة أو المقاهي بانتظار فرص العمل التي قد لا تأتي إلى بعد أعوام، حيث يعيشون حالات الفراغ والإحساس بالتهمش واليأس وفقدان الأمل في حصولهم على عمل يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية، فبالرغم من التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري بكافة مؤسساته وكذا المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إعداد سياسات ووكالات تهدف إلى خلق مناصب عمل لدى خريجي الجامعات، إلا أن البطالة بينهم في ارتفاع مستمر فالآليات التي تتبعها في حل المشكلة هي بمثابة حلول مؤقتة لن تصل إلى الحلول النهائية وهي القضاء على بطالة هذه الفئة، حيث أثر ذلك على سوق العمل الجزائري الذي شهد تراجعا كبيرا في توفير مناصب العمل لدى خريجي الجامعة ، و أصبح العمل المؤقت وغير الرسمي الوسيلة البديلة و للخروج من حالة النقص والتبعية الاجتماعية والمادية عند الشباب الجامعي، هذا الشباب الذي تكمن أهميته في كونه إطار مؤهل وكفء له أهمية كبيرة لو تم

استثماره واستغلال طاقاته بالشكل المناسب، فيبقى هو أمل المستقبل وسبب ازدهار وتقدم المجتمع إذا ما توفرت له الإمكانيات اللازمة.

توصيات:

تعزيز المعارف والمهارات في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بخبرات ميدانية ، لكي لايكون المخزون النظري لتلك المعارف والمهارات هو كل ما يملكه الخريج ليكتشف بعد انتقاله الى الحياة العملية بأنها ثروة غير قابلة للتطبيق .

اعتماد آليات فاعلة لمراقبة نوعيات برامج التعليم وتقويم مؤسساته للوقوف على مدى تطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ، والحصول على مؤشرات التغذية الراجعة عن كفاءة

اداء الخريجين لاستثمارها في تطوير المناهج وأساليب التعليم والتدريب ، والاستفادة من خبرات سوق العمل في الارتقاء بمستوى الكفاءة الخارجية للمؤسسات التعليمية .

اعادة النظر بالمناهج الدراسية بشكل يؤمن التوازن بين الكم والنوع ، مع تأمين شمولها لمتطلبات (الجامعة ، المعهد) فمثلاً يتم تقليص متطلبات التخرج للحصول على الشهادة الجامعية الاولية المعتمدة حالياً ، على وفق ما معمول به في الجامعات العربية والعالمية الرصينة ، من اجل اتاحة الفرصة للطالب تطوير قدرته في التعليم الذاتي وممارسة نشاطاته وتوجيهه للاستفادة من المصادر العلمية في المكتبات واستخدام تقنيات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مواكبة التطورات العلمية والتقنية في حقل التخصص .

التركيز على التخصصات التي تتعاظم اليها الحاجة المستقبلية المتوقعة في برامج ومشاريع الاعمار والاستثمار ، ومواكبة التطورات المعاصرة في ميادين العلوم والتكنولوجيا ، مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والحاسوب ومختلف التخصصات الهندسية ، والصناعات الالكترونية والخدمات الطبية ، وأمن المعلومات ، وتوليد الطاقة الكهربائية والالكترونيات والطاقات المتجددة والصناعات البتروكيمياوية واعمال البورصات والشؤون المالية والتأمين والخدمات الادارية والاقتصاد والسياحة والفندقة وغيرها من التخصصات التي تتصاعد اليها احتياجات اعادة الاعمار والتنمية ، مع عدم اهمال التخصصات العلمية والانسانية الأخرى .

هناك حاجة ماسة لاستحداث "هيئة وطنية للتشغيل وتخصيص الموارد البشرية " تعمل على تطبيق اصلاحات جذرية في قطاع التوظيف بهدف التأسيس لنهج اكثر عدلاً في هذا المجال ، منهج يعتمد المتغيرات الديناميكية من سوق العمل ، ويعزز آليات الربط بين الاجور والإنتاجية ويحترم قواعد التنافسية ويعمل على بناء الثقة بين الدولة والقطاع الخاص .

العمل على ايجاد خطة شاملة لحل مشكلة توفير فرص عمل لمخرجات التعليم في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1. إبراهيم حسن الشافعي، تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلة إتحاد الجامعات العربية، السعودية . 1986.

2. إبراهيم وحيه محمود، **التعلم: أسسه و نظرياته و تطبيقاته،** دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط،1995 .

3. برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E)وضع البرنامج حيد التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402 /98المؤرخ في 1998 -12- 2 ويهدف الى زياده العروض و تشجيع و تسهيل ادماج المتحصلين على الشهادات.

4. حميد علي حميد، الشباب العريب و التغري الإجتماعي، بريوت، دار النهضة العربية ،1985.

5. دلال بوعتروس، محمد بوكرب، إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر،العدد 01 ،جوان 2015..

6. رابح تركي، مبادئ التخطيط التربوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1982.

7. الربيعي سعيد بن حمد، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات و التحديات و آفاق المستقبل، عمان : دار الشروق، 2007.

8. رشدي أحمد طعيمة، ومحمد سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، طبعة 1، دار. الفكر العربي، القاهرة، 2004.

9. رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط ، 1. 2006.

10. رمزي ذكي الاقتصاد السياسي للبطاله مجله عالم المعرفه الكويت العدد– 1997 .

11. زهية بوديار، مختار عيواج التكامل بين مخرجات نظامLMD، و متطلبات سوق العمل في الجزائر، مؤتمر الدول الثالث، الأردن، 28 أفريل 2014.

12. سرير عبد الله رابح سياسه التشغيل في الجزائر ومعضله البطالة ملتقى سياسه التشغيل ودورها في تنميه الموارد البشرية جامعه محمد خيضر بسكره يومي13 و 14 ابريل 2011 .

13. سعدون نجم الدين الحبلوسي، دراسات في فلسفة التربية و المناهج و مكوناتها، نماذج بنائها و تقويمها، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة،الجزائر،دط،2003.

14. السيد عبد العزيز البهواش، ضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2005.

15. ضياء الدين زاهر، مستقبل التعليم الجامعي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، 2006.

16. عبد الناصر محمد بشار، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار الفكر العربي للنشر، مصر،. القاهرة، 1997.

17. عبد النيب حمد إبراهيم،التعليم و إجتماع مع:دراسات نظرية و ميدانية، القاهرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع،1985.على سبيل المثال ما بين 1975و 1977الدولة الفرنسيه بعثت اول برنامج وزارات لتكوين معمق للشباب ما بين 16و 20سنه الغير اجراء ودون عمل والى غايه 1980والمحاولات قائمه لمساعدة الشباب وجود في وضعيه صعبه تجاه سوق العمل.

18. علي أحمد مذكور، الشهرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. د ط، 2000.

19. علي راشد، شخصية المتعلم و أدائه في ضوء التوجيهات إلسالمية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،ط1،1993 .

20. عمار رواب، شروط الأداء التعليمي و التكوين الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية، منشور جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2007،ص54 .

21. عمر أحمد سعيد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول آليات التوافق والمعايير المشتركة

لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم"، القرية الذكية، القاهرة مصر، يومي 2 – 09/3 /2012 .

22. فاروق عبده فلية، أستاذ الجامعة، الدور و الممارسة بين الواقع و المأمول، دار الوهراء، الشرق، القاهرة، مصر ،دط،1997.

23. قوي بوحنية , التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات رؤية نقدية استشراقية , مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر ' بسكرة , الجزائر ,العدد 08 ,سبتمبر 2005.

24. محمد الطيب العلوي، الإدارة التربوية ، ج 1، دار البحث قسنطينة، الجزائر، د ط، 1982.

25. محمد أمين عشوش، مؤسسات التعليم الإداري في مواجهة تحديات القرن الحادي والعش رين، المجلة الدولية للعلوم. 156– الإدارية، معهد التنمية الإدارية، الإمارا ت، 2000.

26. محمد محمد عبد الحليم، المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض التغيرات المحلية والعالمية،. دراسة تحليلية ، مجلة التربية والتنمية، المجلد 5، العدد 13مارس 1998 .

27. محمد منير مرسي، الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدرسيه،عالم الكتب، القاهرة،مصر ،دط،2002.

28. معجم المعاني الجامع– معجم عربي عربي.

29. ناصر القاسمي دليل المصطلحات علم الاجتماع التنظيم والعمل ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2011.

30. نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 .

31. ورقة عمل تجارب اقليمية و دولية لتشغيل الشباب.

32. ورقة عمل تجارب اقليميه ودوليه لتشغيل الشباب في المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب منظمه العمل العربي,الجزائر15، 17نوفمبر 2009.

المذكرات والرسائل:

1. زين الدين مصمودي ،عوامل التكوين وعلاقتهما بإتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنة التدريس، أطروحة. دكتوراه في علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998.
2. علي بوخزر، مدى مساهمة المشروع البيداغوجي للمدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة في تكوين الطلبة الأساتذة، حسب وجهة نظر المكونين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة قسنطينة الجزائر، 2003.
3. كاهي مبروك، مخرجات التعليم العالي في الجزائر و تحديات سوق العمل مع دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، رسالة ماجستير لجامعة الجز ائر 3 ، كلية العلوم السياسة و الإعلام، 2010 ، 2011.

مراسيم تنفيذية :

1. مرسوم تنفيذي رقم 123 - 7المؤرخ في 6ربيع الثاني عام 1428الموافق لي 24 ابريل سنه 2007يضبط شروط منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها ويحدد دفتر الاعباء النموذجي المتعلق بممارسه الخدمة العمومية لتنصيب العمل.
2. المزيد من الاطلاع انظر مرسوم تنفيذي رقم 386 07مؤرخ في 25ذي القعده عام 1428الموافق ل 5ديسمبر سنه النظام الضريبي الذي وضع في اطار تشغيل الشباب وجاء بمقرر ماليه 99تحت رقم 31 - 96في 30 1 – 2 – 1996 وجاء مكان الاجراءات الضريبية المرتبطة بشرط ان تكون الأولوية لنشاطات المصرح بها في اطار تعاونيات الشباب قانون رقم سته 21 مؤرخ في 20 ذي الحجه عام 1427 الموافق ل 11 ديسمبر سنه 2006 يتعلق بالتدابير التشجيعيه لدعم وترقيه 2007 يحدد مستوى وكيفيات منح الامتياز المنصوص عليها في قانون رقم سته 21 المؤرخ في 20 ذي القعده عام 1427 الموافق ل 11 ديسمبر سنه 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقيه الشغل.

مراجع باللغة الأجنبية :

1. Les dossiers de l'enseignement du territoire, demain D'Algerie, OPU Alger,
2. Perspectives, Revue trimestrielle de l'éducation, UNESCO presses, Paris, 1991,
3. Receuil des texts relatifes au statut de l'univesité, juin 1997, journal officiel, article N°03.
4. M.Duffour. D, Monteux, yschawartz, l'univercité de la crise au changements, les éditions
5. sociales, Paris, 1979.
6. Alain Bienayme, L'enseignement superieur et lidée d'université, édition économica, Paris1986,
7. International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and
8. Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva,
9. 2009,
10. Schultz, P. Labor Market: Issues, Evidence and Prospects, Economic Growth Center, Yale University,

الملاحق

اسئلة المقابلة

1بشكل عام ماهو تقييم سيادتكم لجودة خريجي التكوين الجامعي؟

2ما مدي توافر المهارات الأساسية لخريجي الجامعة؟

3ما مدي توافر المهارات الفنية اللازمة للخريج لأداء العمل؟

4ما مدي رضاكم عن كفاءة خريجي التعليم العالي؟

5ما مدي ملائمة خريجي الجامعة لإحتياجات سوق العمل؟

6ما مدي توافر التنسيق بين مخرجات الجامعة و مدخلات سوق العمل؟

7فيما تتمثل متطلبات الخريج وفقا لإحتياجات سوق العمل؟

8ما هي المواصفات والمهارات المطلوب أن يتقنها الخريج في رأي سيادتكم؟

9مقترحات سيادتكم لتحقيق التواصل الفعال بين الجامعة و ميادين سوق الشغل؟

10من وجهة نظركم ما الذي يلزم لتخريج موارد بشرية مؤهلة وفق إحتياجات سوق العمل المتطورة؟

11مقترحات سيادتكم لإثراء التواصل بين مديريتكم و خريجي التعليم العالي؟